

المملكة العربية السعودية: قضايا مختارة

أعد فريق من خبراء صندوق النقد الدولي هذا التقرير عن بيانات المملكة العربية السعودية ليصبح وثيقة مرجعية تركز عليها المشاورات الدورية مع هذا البلد العضو. ويستند التقرير إلى المعلومات المتوافرة وقت استكمال التقرير في 24 يونيو 2013، وتعتبر الآراء الواردة فيه عن رؤية فريق الخبراء ولا تمثل بالضرورة آراء الحكومة السعودية أو المجلس التنفيذي للصندوق.

ويجوز حذف المعلومات التي تؤثر على السوق، طبقاً للسياسة المتبعة في نشر تقارير الخبراء ووثائق الصندوق الأخرى.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

700 19th Street, N.W. • Washington, D.C. 20431

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org • إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً أمريكياً للنسخة

صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة

المملكة العربية السعودية

قضايا مختارة

٢٤ يونيو ٢٠١٣

من إعداد كورنيليوس فلاشهاكر، ومايلن هو، وباداجما خندلوال، وجيمي ماك هيو، وهاونان كو، ونيكلاس وستليوس.

بموافقة
ألفريد كامر

المحتويات

- ٣ تقييم الدور النظامي للمملكة العربية السعودية في سوق النفط والاقتصاد العالمي
٣ ألف- نظرة تاريخية على دور السعودية في سوق النفط العالمية
٨ باء- قياس الدور النظامي للسعودية في ظل الأوضاع العالمية الحالية
١٣ جيم- النتائج
١٣ المراجع

الأطر

- ٩ ١- نموذج الاقتصاد العالمي

الأشكال البيانية

- ١ ١- إنتاج النفط الخام السعودي، ١٩٦٢-٢٠١٢
٥ ٢- سوق النفط العالمية وحرب الخليج الأولى، ١٩٩٠-١٩٩١
٦ ٣- الإضراب العام في فنزويلا وحرب الخليج الثانية، ٢٠٠٢-٢٠٠٣
٧ ٤- الأزمة الليبية، ٢٠١٠-٢٠١١
٧ ٥- تقلبات أسعار النفط، ٢٠١١
١٢ ٦- التأثير العالمي لصدمة دائمة في عرض النفط بنسبة ٢%

- ١٤ سياسات سوق العمل الرامية إلى معالجة مشكلة البطالة بين السعوديين
١٤ ألف - سوق العمل في المملكة العربية السعودية
١٩ باء - سياسات سوق العمل وتأثيرها
٢٣ جيم - الخاتمة
٢٤ المراجع

الأطر

- ١٨ الإطار ١: ما الذي يفسر مشاركة الإناث في القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي؟

الأشكال البيانية

- ١٥ الشكل البياني ١- المملكة العربية السعودية: الاتجاهات العامة للتوظيف
١٦ الشكل البياني ٢- المملكة العربية السعودية: تقسيم سوق العمل
الشكل البياني ٣- العوامل المؤثرة على مشاركة الإناث في القوى العاملة في بلدان الأسواق
١٧ الصاعدة ذات الغالبية المسلمة
١٩ الشكل البياني ٤ - الالتحاق بالتعليم العالي المحلي حسب نوع الجنس، ١٩٩٥/١٩٩٦ و ٢٠١٠/٢٠١١

- الشكل البياني ٥ - السعوديون خارج القوى العاملة حسب المستوى التعليمي ونوع الجنس، ٢٠١٢ _____ ١٩
- الشكل البياني ٦ - البطالة بين السعوديين حسب المستوى التعليمي ونوع الجنس، ٢٠١٢ _____ ٢٠
- الشكل البياني ٧ - التغير في توظيف السعوديين حسب نوع الجنس، والمستوى التعليمي، ومتوسط الأجور، ديسمبر ٢٠٠٩-ديسمبر ٢٠١٢ _____ ٢٢
- الشكل البياني ٨- التغير في التوظيف حسب القطاع والجنسية، ديسمبر ٢٠١١-ديسمبر ٢٠١٢ _____ ٢٢

- تقييم سياسات الاقتصاد الكلي ومخاطر المالية العامة في المملكة العربية السعودية _____ ٢٥
- أف- المخاطر المالية بسبب أسعار النفط _____ ٢٥
- باء - تقلب أسعار النفط وإدارة الإنفاق _____ ٢٦
- جيم- موقف المالية العامة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣ _____ ٢٧
- دال - تقييم المخاطر المالية _____ ٣٠
- هاء - إدارة سياسة المالية العامة _____ ٣٤
- واو - الاستنتاج _____ ٣٤
- المراجع _____ ٣٥

الأشكال البيانية

- الشكل البياني ١- إيرادات الحكومة المركزية، ٢٠١٢ _____ ٢٥
- الشكل البياني ٢- السعر الحاضر للنفط، ١٩٩٧-٢٠١٣ _____ ٢٦
- الشكل البياني ٣- الإنفاق في المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦-٢٠١٢ _____ ٢٦
- الشكل البياني ٤- أسعار النفط والنفقات الإضافية خلال العام _____ ٢٧
- الشكل البياني ٥- الإيراد الهيكلي السعودي وتفكيك عناصر الإنفاق، ٢٠٠٣-٢٠١٣ _____ ٢٨
- الشكل البياني ٦- العجز الأولي غير النفطي المتوقع والمستمر، ٢٠١٠-٢٠١٨ _____ ٢٩
- الشكل البياني ٧: المملكة العربية السعودية: مؤشرات المخاطر المالية، ٢٠١٢ _____ ٣٢
- الشكل البياني ٨: المملكة العربية السعودية: مؤشرات المخاطر المالية، ٢٠١٢ _____ ٣٣
- الشكل البياني ٩- مسار الإنفاق الحكومي الحقيقي، ٢٠٠٣-٢٠١٨ _____ ٣٤

الإنتاجية والمخرجات الممكنة في المملكة العربية السعودية

- أف- ديناميكيات المخرجات ومدخلات عوامل الإنتاج _____ ٣٦
- باء- بحث نمو الإنتاجية في اقتصاد المملكة العربية السعودية _____ ٣٨
- جيم- تقديرات المخرجات الممكنة في المملكة العربية السعودية _____ ٤٣
- دال- الخلاصة _____ ٤٥
- المراجع _____ ٤٦

الأشكال البيانية

- الشكل البياني ١- النمو الحقيقي للمخرجات، ١٩٩٠-٢٠١٢ _____ ٣٦
- الشكل البياني ٢- حصص القطاعات من إجمالي الناتج المحلي، ١٩٩٠-٢٠١٢ _____ ٣٦
- الشكل البياني ٣- تعديل نمو القطاع غير النفطي، ٢٠٠٠-٢٠١١ _____ ٣٧
- الشكل البياني ٤- العمالة، ١٩٩٠-٢٠١٢ _____ ٣٧
- الشكل البياني ٥- الاستثمار الحقيقي، ١٩٩٠-٢٠١١ _____ ٣٧
- الشكل البياني ٦- مخرجات وحدة العمل، ١٩٩٠-٢٠١٢ _____ ٣٨
- الشكل البياني ٧- تفكيك النمو حسب حصة رأس المال المفترضة من التكلفة _____ ٣٩
- الشكل البياني ٨- تفكيك النمو حسب حصة رأس المقدرة من التكلفة _____ ٤٢
- الشكل ٩- التوقعات بشأن اتجاهات النمو، ٢٠٠٠-٢٠١٨ _____ ٤٤
- الشكل البياني ١٠- نمو القطاع غير النفطي، ٢٠٠٠-٢٠١٨ _____ ٤٥

الجداول

- الجدول ١- تقديرات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ١٩٩٠-٢٠١١ _____ ٤٠
- الجدول ٢. تقديرات باقية سولو _____ ٤١
- الجدول ٣- متوسط المساهمة في النمو الحقيقي للمخرجات، ٢٠٠٠-٢٠١١ _____ ٤٣
- الجدول ٤- متوسط نمو المخرجات المقدر، ٢٠١٢-٢٠١٨ _____ ٤٣
- الجدول ٥- التوقعات بشأن نمو القطاع غير النفطي، ٢٠١٣-٢٠١٨ _____ ٤٤

تقييم الدور النظامي للمملكة العربية السعودية في سوق النفط والاقتصاد العالمي^١

لا يزال النفط هو مصدر الطاقة الأهم على الإطلاق في الاقتصاد العالمي، حيث يمثل حوالي ثلث مجموع الطاقة المستهلكة على مستوى العالم. لذلك ليس من المستغرب أن الاضطرابات في سوق النفط قد تؤثر تأثيراً ملحوظاً على النشاط الاقتصادي العالمي. والسعودية هي أكبر بلد منتج ومصدر للنفط، وقد اضطلعت منذ فترة طويلة بدور مؤثر نظامياً في سوق النفط العالمية. ويتمثل هذا الدور تحديداً في قدرتها المتفردة على زيادة الإنتاج على نحو سريع نسبياً بفضل طاقتها الإنتاجية الفائضة الضخمة، مما يجعلها قوة داعمة للاستقرار في مواجهة أي اختلالات في المعروض النفطي. ونحاول في هذا الفصل قياس أهمية دور السعودية في الاقتصاد العالمي باستخدام عدد من دراسات الأحداث ونماذج المحاكاة.

ألف - نظرة تاريخية على دور السعودية في سوق النفط العالمية

دور السعودية في سوق النفط العالمية					
الاحتياطيات (٢٠١٢)		متوسط الطاقة الفائضة (٢٠١٢)		الإنتاج التراكمي (١٩٩٠ - ٢٠١٢)	
% من الاحتياطيات العالمية	مليار برميل	% من العرض العالمي	مليون برميل يومياً	% من العرض العالمي	مليار برميل
١٥,٩	٢٦٥,٩	٢,٢	٢,٠	١٢,٧	٧٨,٠
٥,٢	٨٧,٢	١١,٤	٦٩,٩
٢,١	٣٥,٠	٩,٨	٦٠,٢
٩,٤	١٥٧,٠	٠,٣	٠,٣	٥,٣	٣٢,٤
١,٠	١٧,٣	٤,٧	٢٨,٥
٠,٧	١١,٤	٤,٥	٢٧,٦
١٧,٨	٢٩٧,٦	٠,١	٠,١	٤,٢	٢٦,٠
١٠,٤	١٧٣,٩	٣,٦	٢٢,١
٠,٤	٧,٥	٣,٥	٢١,٦
٥,٩	٩٧,٨	٠,١	٠,١	٣,٥	٢١,٤
٢,٢	٣٧,٢	٠,٥	٠,٤	٣,٠	١٨,١
٦,١	١٠١,٥	٠,١	٠,١	٢,٩	١٨,٠
٠,٢	٣,١	٢,٧	١٦,٦
٩,٠	١٥٠,٠	٠,٢	٠,٢	٢,٤	١٤,٧
٧٢,٦	١٢١١,٩	٤,٠	٣,٦	٤١,١	٢٥١,٨
١٠٠,٠	١٦٦٨,٩	٤,٠	٣,٦	١٠٠,٠	٦١٢,١

١ - السعودية من كبرى البلدان العاملة في سوق النفط العالمية. فقد بلغ حجم إنتاجها ما يزيد على ٧٨ مليار برميل من النفط (أي حوالي ١٣% من المعروض العالمي) خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١١. وهي تتجاوز بذلك روسيا والولايات المتحدة مجتمعين اللتين تحتلان المركز الثاني والثالث، حيث وصل إنتاجهما الكلي خلال الفترة المذكورة إلى ٧٠ مليار برميل و ٦٠ مليار برميل على الترتيب (راجع الجدول ١). كذلك تمتلك السعودية ١٦% من الاحتياطيات العالمية المثبتة، ولا تتقدمها سوى فنزويلا التي يبلغ حجم احتياطياتها المثبتة ١٨%. وإن كان يُعتبر عموماً أن الاحتياطيات في فنزويلا أكثر صعوبة في الوصول إليها وأعلى تكلفة في استخراجها. وأخيراً وربما الأهم أن السعودية تستطيع خلال فترة زمنية قصيرة زيادة معروضها النفطي زيادة كبيرة في سوق النفط العالمية. إذ تبلغ طاقتها الإنتاجية الفائضة ما يزيد على مليوني برميل يومياً، وهي بذلك تمتلك أكثر من ٥٠% من الطاقة الإنتاجية الفائضة العالمية

المصادر: تقرير BP Statistical Review of World Energy 2012 والوكالة الدولية للطاقة وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

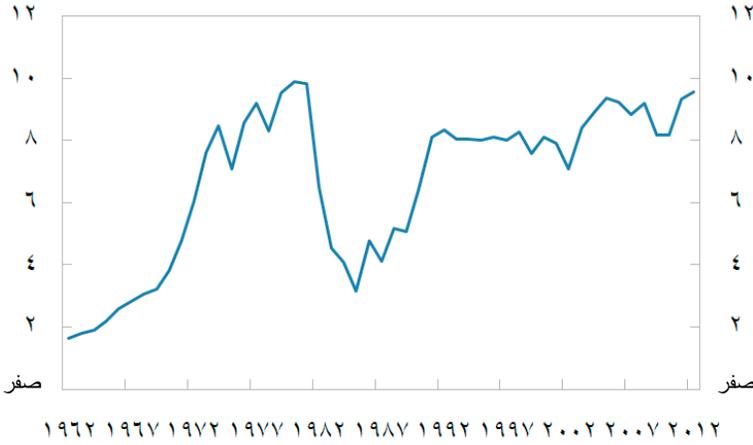
ويمكنها زيادة الإنتاج النفطي العالمي بما يزيد على ٢% خلال ٣٠ يوماً (وهو ما يعادل تقريباً مجموع الاستهلاك في كوريا).^٢ ولضمان سهولة وصول الصادرات الخام في حالة تعطل وسائل النقل أو حدوث أي اضطرابات سوقية أخرى، تحتفظ السعودية بكميات ضخمة من النفط بمخازن في منطقة البحر المتوسط وأوروبا الشمالية وآسيا لتلبية احتياجات العملاء.

^١ أعده نيكلاس وستليوس.

^٢ بيانات الطاقة الإنتاجية الفائضة لعام ٢٠١٢ مأخوذة عن الوكالة الدولية للطاقة التي تنشر بيانات عن مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها خلال ٣٠ يوماً واستمرارها لمدة ٩٠ يوماً.

٢- وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، كانت التقلبات في إنتاج النفط السعودي والتغيرات في أنماط التصدير انعكاسا لتغير أهداف السياسات واتجاهات الطلب والعرض على مستوى العالم (انظر الشكل البياني ١).

الشكل البياني ١: إنتاج النفط الخام السعودي، ١٩٦٢-٢٠١٢
(بالمليون برميل يوميا)



• **سبعينات القرن الماضي: زيادة الإنتاج النفطي بمقدار ثلاثة أضعاف وتغير الملكية في قطاع النفط.**

ازداد إنتاج النفط الخام في السعودية إلى حوالي ١٠ ملايين برميل يوميا في ١٩٨٠ مقابل ٣,٨ ملايين برميل يوميا في ١٩٧٠. وقد تزامنت هذه الزيادة الحادة في الإنتاج مع (١) انتقال قطاع النفط مجددا إلى الملكية العامة، و(٢) ارتفاع أسعار النفط، و(٣) ضخ استثمارات ضخمة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية. وارتفعت بالتالي حصة السعودية في سوق النفط العالمية من أقل من ٧% عام ١٩٧٠ إلى ١٦% عام ١٩٨٠.

• **ثمانينات القرن الماضي: تراجع الطلب العالمي على النفط ودور السعودية كمنتج مرجح.**

انخفض الطلب العالمي على الطاقة مع دخول الولايات المتحدة

وأوروبا حالة من الركود الحاد في مطلع ثمانينات القرن الماضي. وقد نتجت عن تراجع الطلب النفطي ضغوط خافضة على الأسعار وحددت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) حصص إنتاجية لأعضائها. غير أن هذه الاستراتيجية أخفقت إلى حد كبير نظرا لأن عدة أعضاء في منظمة الأوبك استمروا في تجاوز الحصص المقررة لهم. بينما التزمت السعودية بدورها كمنتج مرجح وبنظام التسعير الرسمي الصادر عن الأوبك، وتحملت بالتالي الأعباء الناجمة انخفاض الإنتاج. فقد انخفض إنتاج النفط السعودي بالفعل بما يزيد على ٦٠% خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٥. وفي شهر سبتمبر ١٩٨٥، تخلت السعودية عن دورها كمنتج مرجح ورفعت إنتاجها، مما ساهم في انخفاض حاد في أسعار النفط. وعقب الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٦، تحولت السعودية إلى سياسة ركزت على حماية حصتها في السوق العالمية وزيادتها، ولم تلتزم بنظام التسعير الرسمي الصادر عن الأوبك وأقرت بدلا منه طريقة تسعير أكثر توافقا مع الاتجاهات السوقية.^٢

• **تسعينات القرن الماضي والألفينات: زيادة الطلب على الطاقة من آسيا الصاعدة.** طرأ تغيرا كبيرا منذ منتصف تسعينات القرن الماضي على نمط الصادرات النفطية السعودية، وصاحب ذلك ارتفاع في الطلب على الطاقة من بلدان آسيا الصاعدة. فخلال سبعينات القرن الماضي، بلغ نصيب أوروبا في الصادرات النفطية السعودية حوالي ٤٤%، بينما بلغ نصيب آسيا ٣٠%. أما في الألفينات، بلغ نصيب آسيا ما يزيد على ٥٥% من الصادرات النفطية السعودية، بينما انخفض نصيب أوروبا إلى ١٥%.

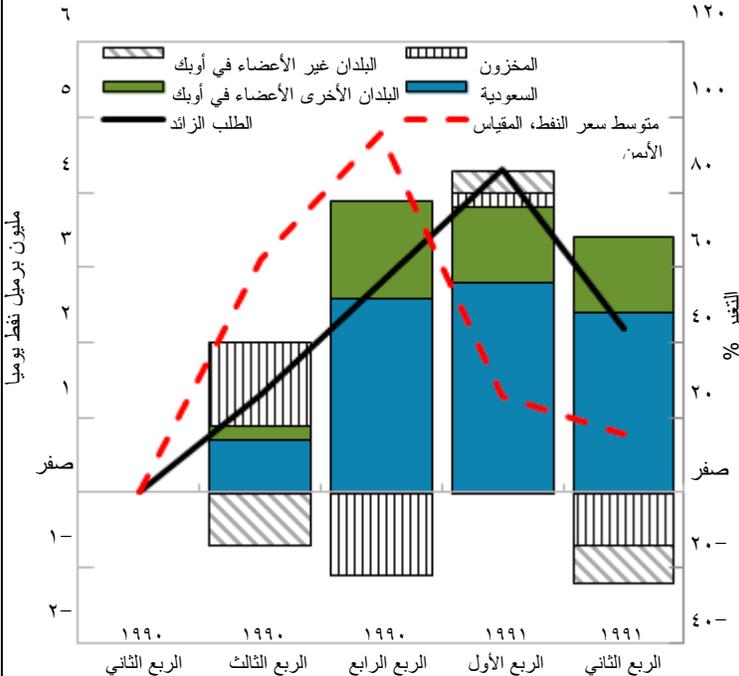
٣- **وكانت التقلبات القصيرة الأجل في إنتاج النفط السعودي انعكاسا في جزء منها لمحاولات للحفاظ على استقرار سوق النفط العالمية.** فقد استغلت السعودية في مناسبات عدة دورها النظامي لزيادة الإنتاج بهدف سد فجوات الطلب العالمي الناتجة عن اضطرابات العرض الحادة.

^٢ في مقابلة مع وكالة الأنباء السعودية عام ١٩٩٨، صرح النعيمي وزير البترول والثروة المعدنية أن السعودية تخلت عن دورها كمنتج مرجح خلال الثمانينات نظرا لما نتج عن هذا الدور من انخفاض حصتها السوقية وتراجع الإيرادات النفطية الضخمة.

- **حرب الخليج الأولى (١٩٩٠-١٩٩١):** تسببت الحرب الخليجية الأولى التي بدأت في أغسطس ١٩٩٠ في توقف جزء كبير من الإمدادات النفطية على مستوى العالم. فقد انخفض الناتج الكلي للعراق والكويت معا من ٤,٨ ملايين برميل يوميا إلى ٠,٤ مليون برميل يوميا خلال الفترة من الربع الثاني من ١٩٩٠ إلى الربع الأول من عام ١٩٩١، مما يعادل انخفاضا في المعروض النفطي العالمي بنسبة ٦,٥% (انظر الشكل البياني ٢). وأدى ذلك مقترنا بزيادة الطلب على النفط إلى حدوث فجوة قامت السعودية بسد جزء كبير منها بزيادة إنتاجها تدريجيا من ٥,٤ ملايين برميل يوميا إلى ٨,٢ ملايين برميل يوميا خلال نفس الفترة، لتعوض بذلك حوالي ثلثي الانخفاض في الإنتاج الكلي للكويت والعراق. غير أن المعروض النفطي العالمي انخفض بمقدار ٢,٥ مليون برميل يوميا خلال الربع الثالث من ١٩٩٠ (٣,٧% من المعروض العالمي) وتضاعف متوسط أسعار النفط في نهاية العام.

الشكل ٢: سوق النفط العالمية وحرب الخليج الأولى، ١٩٩٠-١٩٩١^١

مساهمة السعودية في سد فجوة الطلب



الطلب والعرض وسعر النفط، ١٩٩٠-١٩٩١				
الربع الثاني ١٩٩٠	الربع الثالث ١٩٩٠	الربع الرابع ١٩٩٠	الربع الأول ١٩٩١	الربع الثاني ١٩٩١
٦٥,٣	٦٧,٤	٦٦,٠	٦٦,١	٦٥,١
٠,٧	٠,٢	١,١	١,١	٢,٤
٦٦,٠	٦٧,٢	٦٧,١	٦٥,٠	٦٧,٥
٧,٨	٨,٢	٨,٠	٦,١	٥,٤
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٦	١,٧
٠,٤	٠,٤	٠,٤	١,٥	٣,١
١٦,٤	١٦,٤	١٦,٧	١٥,٦	١٥,٤
٤١,٤	٤٢,٢	٤١,٩	٤١,٢	٤١,٩
١٨,٣	١٩,٩	٣١,٠	٢٥,٧	١٥,٨
١٥,٩	٢٥,٥	٩٦,٠	٦٢,٢	٠,٠

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

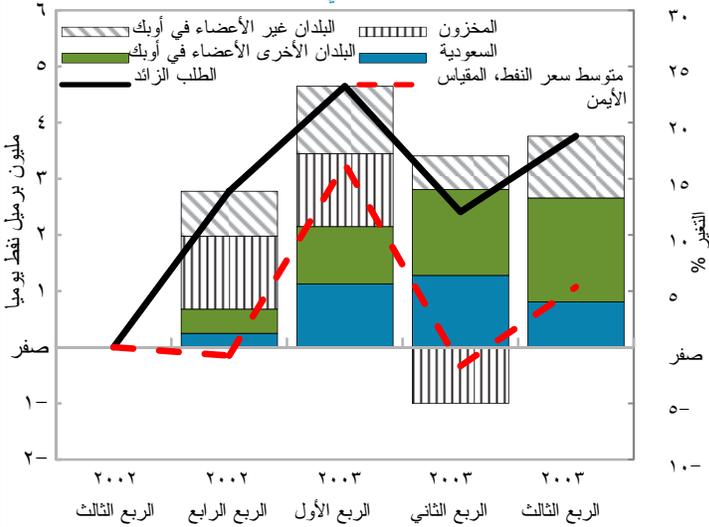
^١ يحسب الطلب الزائد على أساس الفجوة بين الطلب العالمي والعرض قبل وقوع الصدمة ناقصا حجم انخفاض الناتج في الكويت والعراق في الربع الحالي.

- **إضراب فنزويلا وحرب الخليج الثانية (٢٠٠٢-٢٠٠٣):** توقفت الإمدادات النفطية مرتين متتاليتين عام ٢٠٠٣: (١) الإضراب العام في فنزويلا خلال الفترة من ديسمبر ٢٠٠٢ إلى فبراير ٢٠٠٣، و(٢) حرب الخليج الثانية التي اندلعت في نهاية مارس ٢٠٠٣. وقد بلغ حجم الانخفاض في إنتاج فنزويلا (خلال الفترة من الربع الثالث من عام ٢٠٠٢ إلى الربع الأول من عام ٢٠٠٣) حوالي ١,٢ مليون برميل يوميا، بما يعادل ١,٦% تقريبا من المعروض النفطي العالمي (انظر الشكل البياني ٣). وزاد الطلب العالمي زيادة ملحوظة في هذا الوقت. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار النفط بما يزيد على ١٦% في الربع الأول من عام

٢٠٠٣. وأمكن سد الفجوة جزئياً بسبب زيادة إنتاج النفط السعودي بمقدار ١,١ مليون برميل يوميا، وسحب ١,٣ مليون برميل يوميا من المخزون، وزيادة الإنتاج في البلدان الأخرى المنتجة للنفط. غير أن تأثير حرب الخليج الثانية على المعروض النفطي العالمي كان أشد ضراوة – انخفاض الإنتاج العراقي بمقدار ١,٨ مليون برميل يوميا، أي ٢,٣% من المعروض العالمي – ووازن جزءا كبيرا من هذا الانخفاض: (١) استئناف الإنتاج في فنزويلا، و(٢) استمرار السعودية في زيادة إنتاجها، و(٣) وتراجع الطلب العالمي بدرجة كبيرة. وربما كما هو متوقع، انخفضت أسعار النفط إلى مستويات ما قبل إضراب فنزويلا.

الشكل ٣: الإضراب العام في فنزويلا وحرب الخليج الثانية، ٢٠٠٢-٢٠٠٣

مساهمة السعودية في سد فجوة الطلب



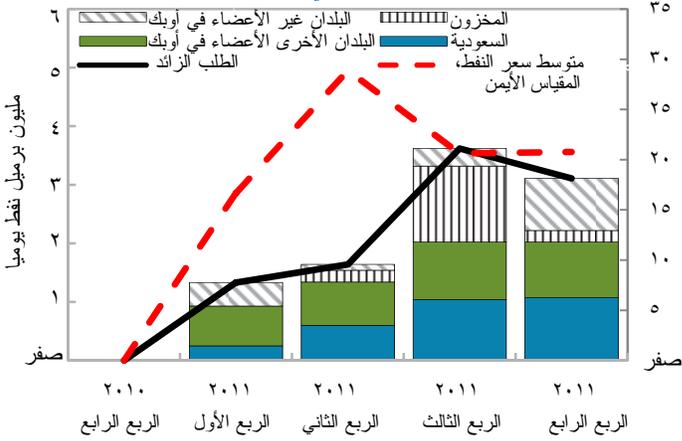
الطلب والعرض وسعر النفط، ٢٠٠٢-٢٠٠٣					
	الربع الثالث ٢٠٠٢	الربع الرابع ٢٠٠٢	الربع الأول ٢٠٠٣	الربع الثاني ٢٠٠٣	الربع الثالث ٢٠٠٣
الطلب العالمي (مليون برميل يوميا)	٧٦,٧	٧٩,١	٨٠,٤	٧٧,٣	٧٩,٤
التغير في المخزون	- ٠,١	- ١,٣	- ١,٣	١,٠	٠,٠
العرض العالمي (مليون برميل يوميا)	٧٦,٦	٧٧,٨	٧٩,١	٧٨,٣	٧٩,٤
السعودية	٧,٥	٧,٧	٨,٦	٨,٨	٨,٣
فنزويلا	٢,٥	٢,٠	١,٣	٢,٣	٢,٢
العراق	١,٨	٢,٠	٢,١	٠,٣	١,١
البلدان الأخرى	١٧,٢	١٧,٦	١٨,٢	١٨,٧	١٩,٠
الأعضاء في أوبك	٤٧,٧	٤٨,٥	٤٨,٩	٤٨,٣	٤٨,٨
البلدان غير الأعضاء في أوبك	٢٦,٩	٢٦,٧	٣١,٣	٢٦,٥	٢٨,٤
سعر النفط (بالدولار للبرميل)	٠,٠	- ٠,٧	١٦,٣	- ١,٧	٥,٤
التغير % (مقارنة بالربع الرابع ٢٠١٠)					

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

- الاضطرابات الليبية (٢٠١١): أدت الاضرابات في ليبيا إلى انخفاض الإنتاج بمقدار ١,٥ مليون برميل يوميا تقريبا (أي ما يعادل ١,٨% من المعروض العالمي) في الربع الثالث من عام ٢٠١١ (الشكل البياني ٤). وتأثرت شركات التكرير الأوروبية خصوصا تأثرا حادا نظرا لأن جزءا كبيرا من النفط الليبي كان يتم تصديره إلى أوروبا. ولسد ما نتج عن ذلك من فجوة في الطلب، لم تقم السعودية فقط بزيادة إنتاجها تدريجيا إلى أكثر من مليون برميل يوميا، ولكنها استحدثت مزيجا نفطيا جديدا مصنع خصيصا لشركات التكرير الأوروبية. كذلك قامت البلدان المنتجة الأخرى من أعضاء الأوبك بزيادة إنتاجها بمقدار مليون برميل يوميا. غير أن أسعار النفط ارتفعت بنسبة ٢٩% من ٨٥ دولارا أمريكيا للبرميل إلى ١١٠ دولارا أمريكية للبرميل في الربع الثاني من عام ٢٠١١.

الشكل ٤: الأزمة الليبية، ٢٠١٠-٢٠١١

مساهمة السعودية في سد فجوة الطلب



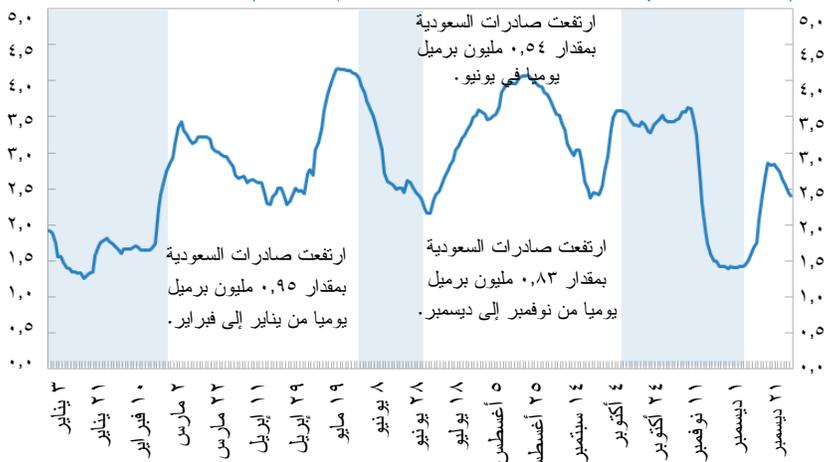
الطلب والعرض وسعر النفط، ٢٠١٠-٢٠١١

الربع الرابع ٢٠١٠	الربع الثالث ٢٠١١	الربع الثاني ٢٠١١	الربع الأول ٢٠١١	الربع الرابع ٢٠١٠
٨٩,٦	٨٩,٦	٨٧,٧	٨٨,٤	٨٩,٨
٠,٢ -	١,٣ -	٠,٢ -	٠,٠	٢,٣ -
٨٩,٤	٨٨,٣	٨٧,٥	٨٨,٤	٨٧,٥
٩,٤	٩,٣	٨,٩	٨,٦	٨,٣
٠,٦	٠,٠	٠,١	١,١	١,٦
٢٦,٣	٢٦,٣	٢٦,١	٢٦,٠	٢٥,٣
٥٣,٢	٥٢,٦	٥٢,٤	٥٢,٧	٥٢,٣
١٠٣,٢	١٠٣,١	١١٠,١	٩٩,٧	٨٥,٤
٢٠,٨	٢٠,٦	٢٨,٩	١٦,٧	٠,٠

المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٤- ويبدو أن استجابة السعودية خلال ٢٠١١ صاحبها أيضا انخفاضا في تقلبات أسعار النفط. وكانت تقلبات أسعار النفط قد اشتدت خلال أربع فترات في عام ٢٠١١ (الشكل البياني ٥).^٤ فمع استمرار ارتفاع أسعار النفط وتصاعد الاضطرابات في المنطقة،

الشكل ٥: تقلبات أسعار النفط، ٢٠١١ (الانحراف المعياري للسعر النفط المفصولة عن الاتجاه العام خلال ٣٠)



المصادر: مؤسسة Bloomberg ومبادرة بيانات النفط المشتركة وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

زادت التقلبات زيادة حادة في فبراير. ثم تراجعت في شهر مارس عقب شهرين استمرت خلالهما السعودية في زيادة صادراتها (٠,٩٥ مليون برميل يوميا). وزادت التقلبات ثانية في شهر مايو مع تصاعد المخاوف بشأن أزمة منطقة اليورو. وتراجعت التقلبات لاحقا في يونيو بالتزامن مع زيادة الصادرات السعودية بمقدار ٠,٥٤ مليون برميل يوميا. ورغم أن تراجع التقلبات في شهر أغسطس لم يكن مقترنا بزيادة

^٤ تُقاس تقلبات أسعار النفط على أساس الانحراف المعياري لأسعار النفط خلال ٣٠ يوما بعد فصلها عن الاتجاه العام. ويتم فصل بيانات النفط اليومية عن الاتجاه العام باستخدام مرشح هودريك - بريسكوت ومعلمة لتهيئة التقلبات قيمتها ١.٠٠٠٠٠٠.

الصادرات السعودية، انخفضت التقلبات انخفاضاً حاداً في شهر نوفمبر عقب زيادة ملحوظة في الصادرات السعودية بمقدار ٠,٨ مليون برميل يومياً.^٥

باء- قياس الدور النظامي للسعودية في ظل الأوضاع العالمية الحالية^٦

٥- يمكن أن تساعد نماذج المحاكاة في فهم دور السعودية في الحفاظ على استقرار الأوضاع العالمية الحالية بشكل أفضل. وتوضح دراسات الأحداث التي أشرنا إليها أعلاه كيف استجابت السعودية لاختلالات العرض في السابق. غير أنه نظراً لوجود العديد من العوامل المتزامنة التي تؤثر على النتيجة، يصعب تحديد مدى مساهمة التدابير التدخلية التي اتخذتها السعودية في الحفاظ على استقرار السوق، أو تحديد مجريات السيناريو المعاكس (أي في حالة لم تكن السعودية قد قامت بسد جزء من فجوات الطلب). ولكن يمكن مواجهة هذه المشكلات استناداً إلى منهج يقوم على استخدام النماذج. والأهم أن نماذج المحاكاة تمثل وسيلة سهلة لقياس أهمية السعودية، ليس فقط بالنسبة لسوق النفط ولكن للنشاط الاقتصادي العالمي أيضاً.

٦- ويمكن استخدام نموذج الاقتصاد العالمي الذي وضعه صندوق النقد الدولي لتحليل الدور النظامي للسعودية في مواجهة صدمات المعروض النفطي العالمي، وهو نموذج للاقتصاد العالمي، بما في ذلك سوق النفط العالمية، يغطي مناطق وسلعاً متعددة. ويتكون النموذج من ٦ مناطق: الولايات المتحدة، ومنطقة اليورو، واليابان، وآسيا الصاعدة، وأمريكا اللاتينية، وباقي العالم (راجع الإطار ١). ويمكن بسهولة فهم الآلية التي تؤثر من خلالها أسعار النفط على الاقتصاد العالمي. إذ ترتفع أسعار النفط نتيجة صدمة سلبية حادة في المعروض النفطي، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج (لا سيما في القطاعات الكثيفة الاستخدام للنفط) وبالتالي إلى صدمة سلبية في العرض الكلي. كذلك يؤثر ارتفاع أسعار النفط تأثيراً مباشراً على أسعار المستهلكين يؤدي إلى زيادة التضخم الكلي.

^٥ يمكن إلى حد ما اعتبار فترتي ارتفاع التقلبات الثالثة والرابعة مرتبطين بفترة تراجع التقلبات التي دامت لفترة قصيرة في بداية شهر سبتمبر.

^٦ أعد كيكو هونجو نموذج محاكاة للاقتصاد العالمي المستخدم في هذا القسم.

الإطار ١: نموذج الاقتصاد العالمي

نموذج الاقتصاد العالمي هو نموذج للاقتصاد العالمي يغطي مناطق وسلعا متعددة، وهو يقوم على أسس مثلى^١. ففي كل منطقة، توجد أسر وشركات وحكومة. فنجد الأسر تحقق أقصى منفعة من استهلاك السلع والخدمات الترفيهية. وتمزج الشركات عنصري رأس المال والعمل مع النفط/السلع الأولية أو مع الأرض لتحقيق أقصى دخل صاف من إنتاج السلع. وتستهلك الحكومات السلع الممولة من خلال ضرائب غير تشويهية وتقوم بتعديل أسعار الفائدة الاسمية القصيرة الأجل لخلق ركائز اسمية.

الأسر

تعيش الأسر في كل زمان، وتستهلك السلع، وهي المصدر الوحيد الذي تعتمد عليه جميع الشركات المحلية في الحصول على مختلف مدخلات العمل. ولا تغير الأسر من عاداتها الاستهلاكية مما يسهم في خلق جمود حقيقي في عملية تصحيح الأوضاع الاقتصادية. ونظرا لأن الأسر تحنكر عرض عنصر العمل، تتضمن أجورها علاوة على معدل الإحلال الحدي بين الاستهلاك والترفيه. وبسبب تكاليف التصحيح التي تنطوي عليها عقود الأجور، ينشأ جمود في الأجور الاسمية الكلية من خلال عملية التفاوض على الأجور. وتمتلك الأسر جميع الشركات المحلية، ورأس المال المحلي، والأراضي التي تقوم بتأجيرها للشركات المحلية. وهناك تنافس داخل أسواق رأس المال والأراضي. وتنتج عن مراكمة رأس المال تكاليف تصحيح تسهم في تصحيح الأوضاع الاقتصادية تدريجيا. كذلك فإن معروض الأراضي ثابت.

الشركات

تنتج الشركات ثلاثة أنواع من السلع: سلع غير تجارية، و سلع تجارية بخلاف السلع الأولية، وسلعتين أوليتين تجاريتين (إحدهما نفطية والأخرى غير نفطية). ومن المفترض أن السلع مختلفة، مما يخلق قوة سوقية تمكن الشركات من فرض علاوة على تكلفة الإنتاج الحدية. وتخضع أسعار السلع لتكلفة تصحيح تؤدي، مقترنة بالتصحيح البطيء في الأجور، إلى تصحيح تدريجي في الأسعار لمراعاة تأثير الاختلالات الاقتصادية. وتعكس خصائص مجموعة السلع النهائية التي يتم استهلاكها في كل منطقة السلع التي تفضلها الأسر والشركات على جميع السلع الأخرى، وتقوم التجارة الدولية بالتالي على التفاعل بين الأفضليات والأسعار النسبية.

ويمتدح رأس المال مع عنصر العمل والسلع الأولية لإنتاج السلع التجارية بخلاف السلع الأولية والسلع غير التجارية. ونعبر عن عملية الإنتاج على النحو التالي:

$$Y = f(A, K, L, Q_C, M_C), \quad (1)$$

حيث Y هي ناتج كل من السلع التجارية بخلاف السلع الأولية والسلع غير التجارية، و A مستوى الإنتاجية، و K مدخل رأس المال، و L مدخل العمل، و Q_C مدخل السلع الأولية المنتجة محليا، و M_C مدخل السلع الأولية المستوردة. وتعكس تكنولوجيا الإنتاج، f ، مرونة إحلال ثابتة. ولأغراض هذا التطبيق، تمت معايرة إنتاج السلع بخلاف السلع الأولية لتقريبه إلى دالة كوب - دوغلاس. ولدى المنتجين درجة عالية من مرونة الإحلال بين السلع الأولية المستوردة والسلع الأولية المنتجة محليا بما يعكس مفهوم سوق عالمية واحدة للسلع الأولية.

ويتم إنتاج السلع الأولية باستخدام مزيج من رأس المال والعمالة وعنصر ثابت هو الأرض. ونعبر عن تكنولوجيا الإنتاج على النحو التالي:

$$Q_C = f(A, K, L, Land), \quad (2)$$

حيث Q_C تمثل السلع الأولية المنتجة محليا، و A مستوى الإنتاجية، و K مدخل رأس المال، و L مدخل العمل، و $Land$ العنصر الثابت. وتعكس تكنولوجيا الإنتاج، f ، مرونة إحلال ثابتة. ولأغراض هذا التطبيق، تم تعبير العنصر الثابت $Land$ ليصبح أهم مدخل في عملية إنتاج السلع الأولية، وخفض مرونة الإحلال بين الأرض وعنصر العمل ورأس المال.

الحكومة

لا تصرف الأموال الحكومية إلا على السلع غير التجارية، ويمول الإنفاق الحكومي من خلال ضرائب غير تشويهيّة. وتتحكم الحكومة في سعر الفائدة الاسمية القصير الأجل بهدف خلق ركيّزة اسمية للاقتصاد. ويمثل معدل التضخم الركيّزة الاسمية في جميع البلدان/المناطق، باستثناء آسيا الصاعدة التي تعتمد على استقرار سعر الاسمي بين العملة الآسيوية والدولار الأمريكي كركيّزة اسمية.

سعر الصرف

سعر الصرف له دور أساسي في نموذج الاقتصاد العالمي يتمثل في الحفاظ على توازن المركز الخارجي. ففي الأجل القصير، يمكن أن تؤدي فروق أسعار الفائدة الحقيقية إلى تحريك أسعار الصرف بعيداً عن المستويات اللازمة للحفاظ على استقرار مركز الحسابات الجارية وبالتالي استقرار مركز صافي الأصول الأجنبية عند المستويات المرغوبة. غير أن أسعار الصرف الحقيقية سيتم تصحيحها في نهاية المطاف للحفاظ على توازن المركز الخارجي.

تحديد قيم المعلمات

تشتمل قيم المعلمات المستخدمة في النموذج عن طريق المعايرة. وتحدد قيم بعض المعلمات بالموازنة بين عدة عوامل: التقديرات التجريبية المتاحة في الدراسات، وحالة الثبات الاقتصادي المرغوبة، وخصائص التصحيح الديناميكي في النموذج. واستخدمت قيم موحدة في جميع البلدان/مجموعات البلدان للمعلمات السلوكية التي لا تؤثر على حصص الإنفاق أو العلاقات التجارية. واستخدمت أيضاً قيم موحدة لمعلمات تكاليف التصحيح الاسمية والحقيقية، وإن كانت الديناميكيات الاسمية والحقيقية سوف تختلف بسبب اختلاف نسب الأسر غير القادرة على الاقتراض واختلاف العلاوات المفروضة في أسواق السلع والعمل.

¹ راجع دراسات (2003) Laxton and Pesenti و (2005) Hunt و (2005) Hunt and Rebucci للاطلاع على وصف تفصيلي لهيكل نموذج الاقتصاد العالمي وخصائص التصحيح الديناميكي المستخدمة فيه.

٧- ويعرض النموذج صدمة في العرض النفطي تساوي تقريباً الطاقة الإنتاجية الفائضة للسعودية بما يضمن أن السعودية قادرة بالفعل على زيادة إنتاجها النفطي لتلبية الطلب الزائد المتبقي بالكامل. وبالتالي تم تحديد حجم صدمة العرض لتساوي ٢% من العرض النفطي العالمي. ويلاحظ أيضاً أن حجم هذه الصدمة يتفق إلى حد كبير أيضاً مع ما ورد في دراستي الأحداث المشار إليهما أعلاه (الصدمتان المزدوجتان في ٢٠٠٣ والأزمة الليبية في ٢٠١١).

٨- وتوضح نتائج المحاكاة أهمية السعودية بالنسبة للاقتصاد العالمي (الجدول ٢ والشكل ٦). ونحلل في هذا السياق ثلاثة سيناريوهات يعكس كل منها كيفية استجابة السعودية للصدمة الأولية في العرض النفطي العالمي من خلال سد الطلب الزائد المتبقي: (١) السيناريو الأساسي — عدم الاستجابة، أي أن السعودية لا تقوم بزيادة إنتاجها (الخط الأسود المتصل)، و(٢) قيام السعودية بتعويض خسائر الناتج بالكامل بدءاً من الربع الثاني (الخط الأزرق)، ويتفق ذلك عموماً مع ما حدث أثناء إضراب فنزويلا في الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، و(٣) قيام السعودية بتعويض خسائر الناتج تدريجياً خلال عام (الأزمة الليبية) (الخط الأحمر المتقطع).

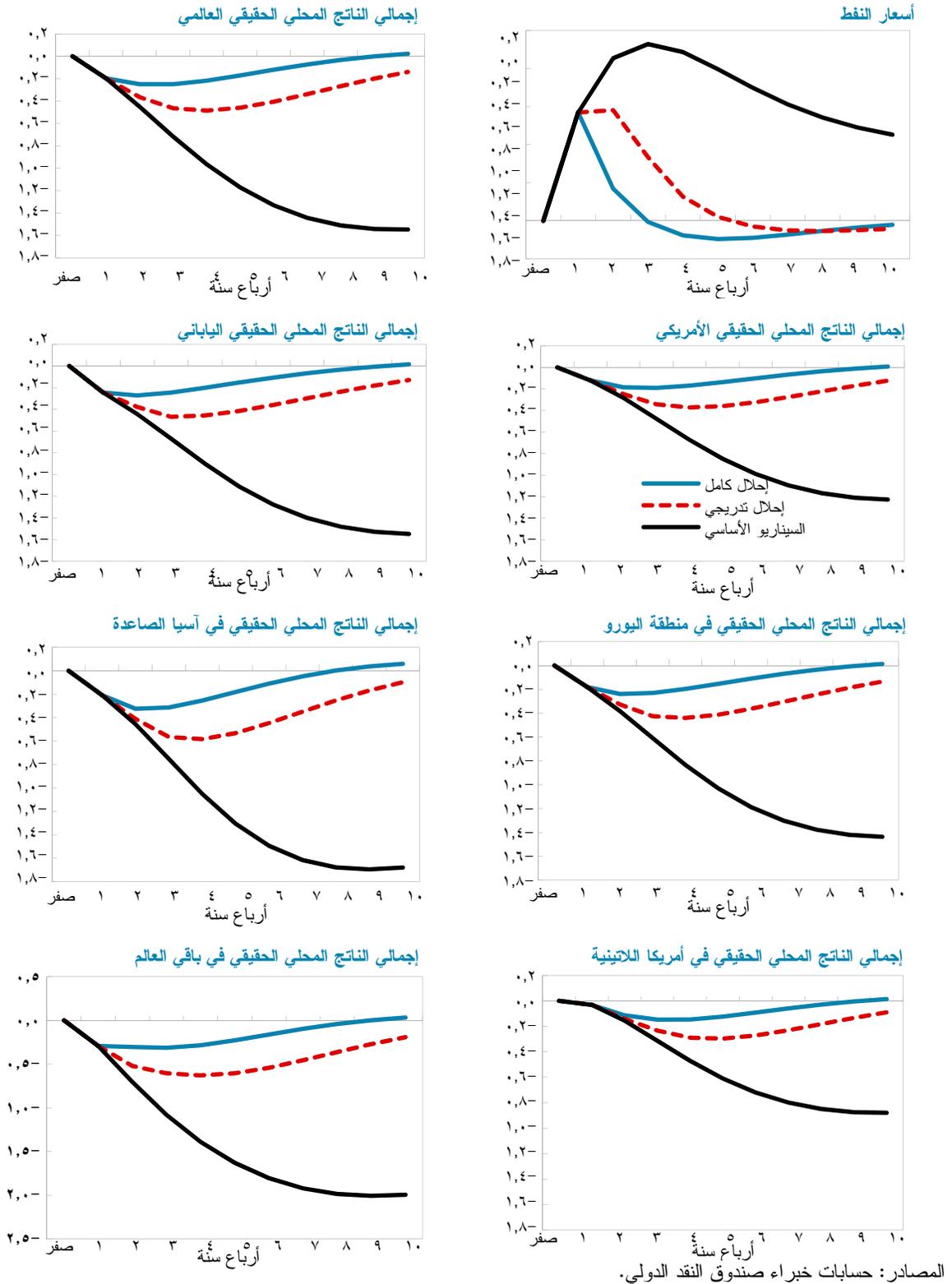
المملكة العربية السعودية

- **السيناريو الأساسي:** تتسبب صدمة العرض النفطي في ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى الذروة خلال الربع الثالث، حيث ترتفع الأسعار عن مستوى ما قبل الصدمة بحوالي ٤٦%. ويتراجع النشاط الاقتصادي العالمي ككل بنسبة ١,٥% عن مستويات ما قبل الصدمة بعد مرور عشرة أرباع. ويظهر تأثير الصدمة أكثر ما يظهر في آسيا الصاعدة لأنها الأكثر اعتمادا على النفط، حيث ينخفض الناتج بنسبة ١,٧%. بينما أمريكا اللاتينية هي الأقل تأثرا، حيث يتراجع الناتج بنسبة ٠,٩% نظرا لأن المنطقة تجمع بين بلدان مصدرة للنفط وأخرى مستوردة للنفط. ويبلغ تأثير الصدمة على إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو حوالي ١,٢% و ١,٤% على الترتيب.
- **التعويض الكامل بعد ربع سنة:** تتراجع ديناميكيات أسعار النفط إلى حد كبير في حالة تدخل السعودية وقيامها بتعويض خسائر الناتج بالكامل في الربع الثاني. إذ يرتفع سعر النفط بنسبة ٢٨% في الربع الأول، ولكنه ينخفض انخفاضا حادا لاحقا في الربع الثاني بحيث لا تتعدى زيادة السعر ٩% عن مستوى ما قبل الصدمة. كذلك ينقلص تأثير الصدمة على النشاط العالمي بدرجة كبيرة، ولا يتجاوز انخفاض إجمالي الناتج المحلي العالمي ٠,٢%. وفي هذا السيناريو، ينخفض الناتج في آسيا الصاعدة بنسبة ٠,٣%، وفي الولايات المتحدة ومنطقة اليورو بنسبة ٠,٢%.
- **تعويض كامل ولكن تدريجي:** من المتوقع بالطبع أن تترتب على الاستجابة التدريجية حالة وسيطة بين السيناريوهين السابقين. إذ يرتفع سعر النفط في البداية بنسبة ٢٨%، ويظل ثابتا خلال الربع الثاني، ثم ينخفض خلال الستة شهور التالية. ويتراجع إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة ٠,٥%. وينخفض النشاط الاقتصادي في آسيا الصاعدة بنسبة ٠,٦%، ويتراجع إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو بنسبة ٠,٤%.

الجدول ٢: تأثير اختلال العرض النفطي بنسبة ٢%، حسب المنطقة (أقصى انخفاض في حجم الناتج عن مستوى ما قبل الأزمة بالنقاط المئوية)

أمريكا اللاتينية	منطقة اليورو	الولايات المتحدة	اليابان	آسيا الصاعدة	العالم	استجابة السعودية
٠,٩	١,٤	١,٢	١,٥	١,٧	١,٥	عدم الاستجابة (السيناريو الأساسي)
٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٢	تعويض كامل
٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٥	تعويض تدريجي المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل ٦: التأثير العالمي لصدمة دائمة في عرض النفط بنسبة ٢%
(التغير بالنسبة المئوية مقارنة بمستوى ما قبل الأزمة)



٩- تضطلع السعودية بدور مهم في الحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي. إذ تمتلك السعودية ما يزيد على نصف الطاقة الإنتاجية الفائضة العالمية، وتظل بالتالي البلد الوحيد الذي يمكنه الاستجابة لاختلالات العرض على نحو سريع نسبياً. وتشير دراسات الأحداث التي تتناول حرب الخليج الأولى، وصدمتي العرض المزدوجتين خلال ٢٠٠٣، والأزمة الليبية، إلى أن السعودية استخدمت طاقتها الفائضة بالفعل للتخفيف من حدة صدمات العرض في البلدان الأخرى. كذلك تشير تجارب المحاكاة باستخدام نموذج الاقتصاد العالمي الذي ضعه صندوق النقد الدولي إلى أن السعودية تضطلع بدور مؤثر في النظام الاقتصادي العالمي حالياً وعند حدوث اختلالات حادة في العرض النفطي.

١٠- وعلى المدى المتوسط، ستظل السعودية تتمتع بوضع مهم في سوق النفط العالمية يتحدد في ضوء عوامل العرض والطلب. فعلى جانب العرض، أدى استخدام تكنولوجيات الإنتاج غير التقليدية إلى زيادة كبيرة في توقعات إنتاج النفط والغاز في أمريكا الشمالية في الأجل المتوسط، مما قد يؤدي إلى فك الارتباط بين نصف الكرة الغربي باقي سوق النفط العالمية. وعلى جانب آخر، يندر استمرار حالة عدم اليقين الجغرافي السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحدوث تطورات معاكسة تؤثر على آفاق العرض النفطي العالمي. وهناك حالة من عدم اليقين تحيط بجانب الطلب أيضاً. فرغم أن ثورة الغاز النفطي في أمريكا الشمالية أدت في الأساس إلى التحول عن استخدام الفحم، ستتأثر آفاق الطلب بحالة عدم اليقين بشأن نمو الطلب العالمي وتباعد أنماط النمو (نمو متباطئ في أوروبا، ونمو متوسط في الولايات المتحدة، ونمو أقوى في اقتصادات الأسواق الصاعدة). ومن الممكن أن تؤثر جميع هذه العوامل، إلى جانب النمو القوي في الاستهلاك المحلي، على وضع السعودية في سوق النفط العالمية.

المراجع

Laxton, D., and P. Pesenti, 2003, "Monetary Policy Rules for Small, Open, Emerging

Economies," *Journal of Monetary Economics*, Vol. 50, pp 1109–46.

Hunt, B., 2005, "Oil Price Shocks: Can they Account for the Stagflation in the 1970s?" IMF

Working Paper, WP/05/215 (Washington: International Monetary Fund).

Hunt, B., and A. Rebucci, 2005, "The U.S. Dollar and Trade Deficit: What Accounts for the

Late 1990s?" *International Finance*, Vol. 8(3), pp 399–434.

سياسات سوق العمل الرامية إلى معالجة مشكلة البطالة بين السعوديين^١

يشكل حجم القوى العاملة السعودية من الشباب الذين ينالون قسطاً وافراً من التعليم فرصة كبيرة لتعزيز النمو ورفع مستويات المعيشة. لكن رغم سرعة النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، لا يزال معدل البطالة مرتفعاً بين السعوديين، لا سيما الشباب والنساء. وتهدف الاستثمارات في التعليم وإصلاحات سوق العمل إلى تحسين مهارات العاملين السعوديين وزيادة معدل توظيفهم في القطاع الخاص. وسوف يستلزم تحسين القدرات التنافسية للعاملين السعوديين تعزيز جودة التعليم والتنفيذ الدقيق لسياسات سوق العمل. وإلى جانب ذلك، فإن الجهود المبذولة لزيادة فرص العمل المتاحة للنساء يمكن أن تسهم في زيادة الإمكانات الإنتاجية للاقتصاد.

ألف – سوق العمل في المملكة العربية السعودية

١- ظل الاقتصاد السعودي – الأكبر في منطقة الشرق الأوسط – يحقق نمواً قوياً، ونجاحاً في توفير فرص العمل. غير أن معظم الوظائف تذهب إلى العاملين الأجانب، مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة بين القوى العاملة السعودية سريعة النمو. ويبلغ معدل البطالة الكلي ٥,٨%، وظل مستقراً بوجه عام منذ نهاية ٢٠٠٩. وقد ارتفعت معدلات البطالة بين السعوديين، لا سيما الشباب والنساء، من ١٠,٥% في نهاية ٢٠٠٩ إلى ١٢,١% في نهاية ٢٠١٢ (الشكل البياني ١). ورغم أن متوسط إجمالي معدل نمو التوظيف قد بلغ ٨,٥% تقريباً، لم يتجاوز معدل نمو توظيف السعوديين ٤,٦% في السنوات ٢٠١٠-٢٠١٢. ومنذ نهاية ٢٠٠٩، انخفضت نسبة توظيف السعوديين إلى إجمالي التوظيف.

٢- هناك عدة خصائص رئيسية لسوق العمل في المملكة العربية السعودية. فالعاملون السعوديون يحصلون على تعليم أفضل عادة مقارنة بالعاملين غير السعوديين، ويعمل غالبيتهم (أكثر من ٦٥%) في القطاع العام (الشكل البياني ٢). ويستحوذ العاملون غير السعوديين ذوو المهارات المنخفضة على الجزء الأكبر من وظائف القطاع الخاص – فنسبة العاملين السعوديين لا تتجاوز ٢٠% من عدد العاملين في القطاع الخاص^٢. وإلى جانب ذلك، ارتفعت مشاركة الإناث في القوى العاملة من مستوياتها شديدة الانخفاض، لكن بوتيرة أبطأ مقارنة بكثير من البلدان الأخرى. وهناك أربعة أسباب رئيسية وراء الهيكل الحالي لسوق العمل^٣:

- النمو القوي في القطاعات التي تعتمد عادة على العمالة الأجنبية: في السنوات الأخيرة ارتفع النمو في المملكة إلى مستوى أعلى من الاتجاه العام، مدفوعاً بالإنفاق العام على المشروعات الضخمة في قطاع البنية التحتية. وقد أدت سهولة الوصول إلى العمالة الأجنبية منخفضة الأجر والمهارة إلى جعل قطاعات مثل تجارة الجملة والتجزئة، والخدمات الشخصية، والنقل، والتشييد بمثابة المحركات الرئيسية لنمو القطاع الخاص. ولم تسهم هذه القطاعات في زيادة توظيف السعوديين.

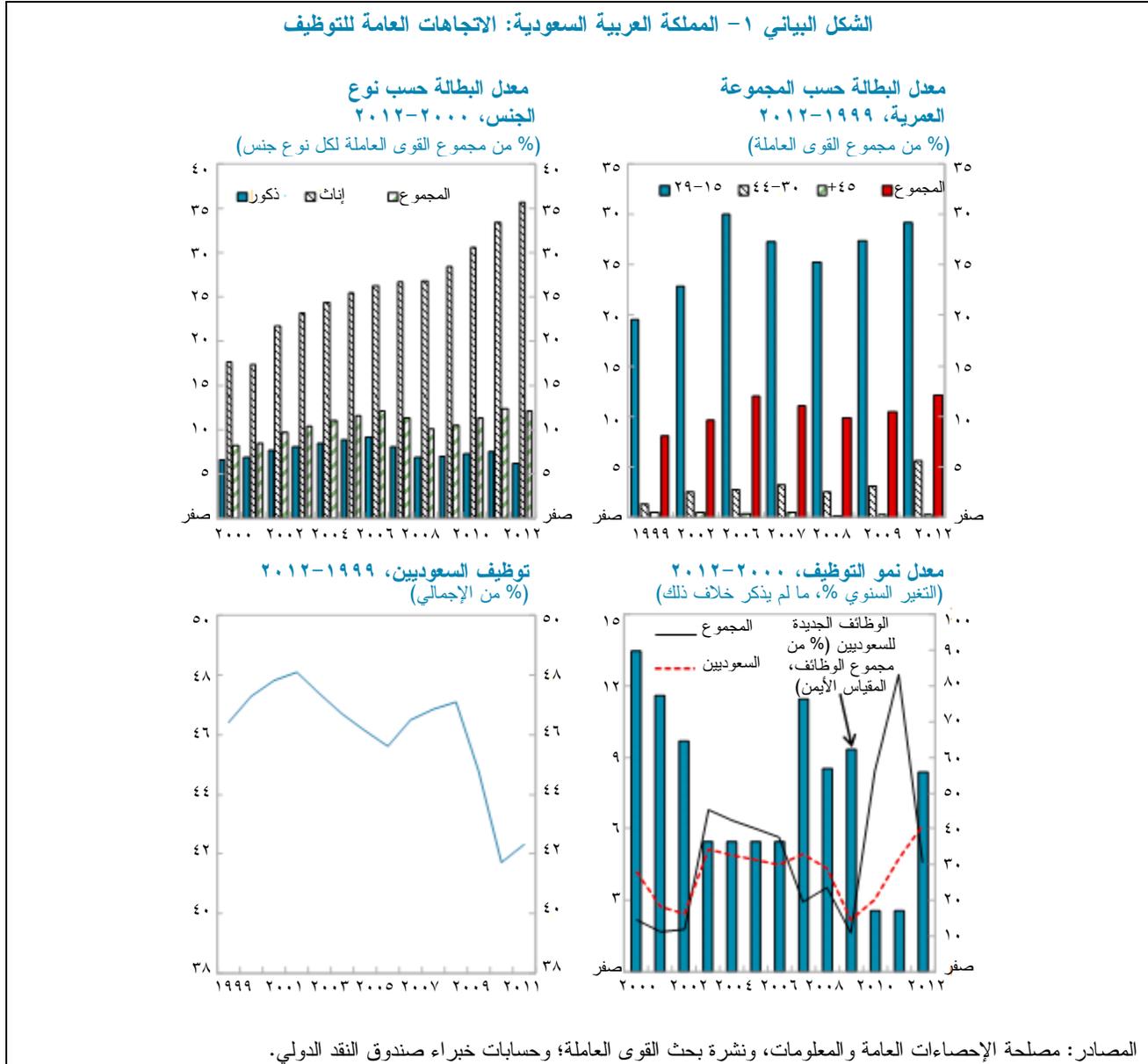
^١ إعداد بادامجا خندلوال.

^٢ تُستخدم بيانات القوى العاملة والتوظيف التي تنشرها مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وبيانات الأجور التي تنشرها وزارة العمل والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

^٣ راجع أيضاً التقرير القطري رقم ٢٧٢/١٢ الصادر عن صندوق النقد الدولي.

المملكة العربية السعودية

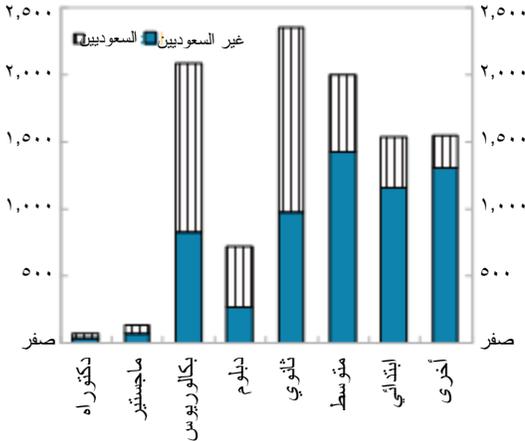
- تفاوت الأجور في القطاع الخاص: في مستويات التعليم المتماثلة، سنجد أن أجور العاملين السعوديين في القطاع الخاص أعلى مقارنة بالعاملين غير السعوديين.
- سياسات التوظيف والأجور في القطاع العام: أدى توافر الوظائف الحكومية، ذات التعويضات الأكثر سخاء، إلى جعل أجر القبول لا سيما بالنسبة للعمالة السعودية الأقل مهارة أعلى بكثير من أجر العمالة الأجنبية الحاصلة على مؤهلات تعليمية مماثلة في القطاع الخاص.^٤



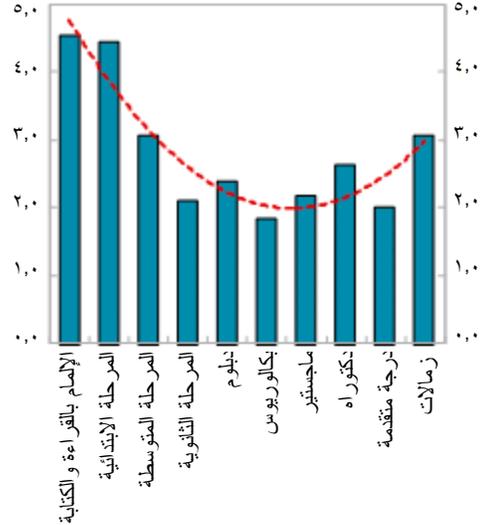
^٤ تشهد قطاعات الإدارة العامة والتعليم أعلى نسب السعودة (أكثر من ٩٠%) ولا تغطيها بيانات الأجور في القطاع الخاص التي تنشرها وزارة العمل. وترتبط هذه القطاعات عادة بالقطاع العام.

الشكل البياني ٢- المملكة العربية السعودية: تقسيم سوق العمل

مجموع توظيف العمالة حسب الجنسية والمستوى التعليمي، ٢٠١٢ (بالآلاف)

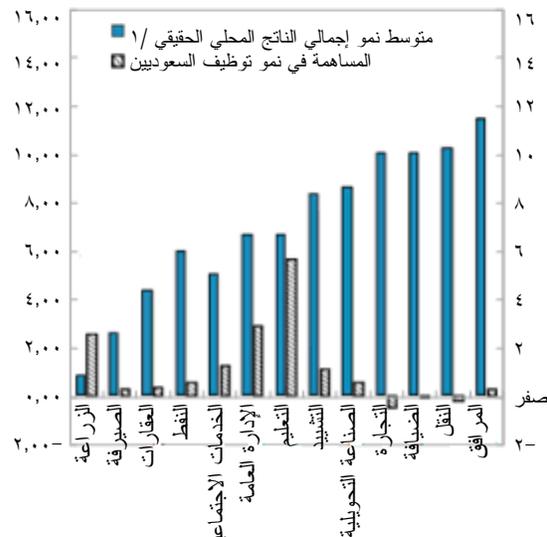
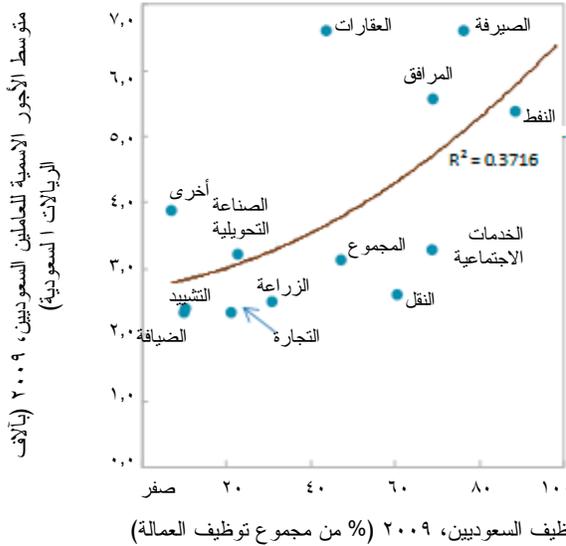


نسبة الأجور الشهرية للسعوديين إلى الأجور الشهرية لغير السعوديين في القطاع الخاص حسب المستوى التعليمي، ٢٠٠٩ (النسبة)



السعودية ومتوسط الأجور في القطاع الخاص، ٢٠٠٩

نمو إجمالي الناتج المحلي والمساهمة في نمو توظيف السعوديين حسب القطاع، ٢٠١٢-٢٠٠٩ (%)



المصادر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ونشرة بحث القوى العاملة (٢٠١٢)؛ ووزارة العمل؛ والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

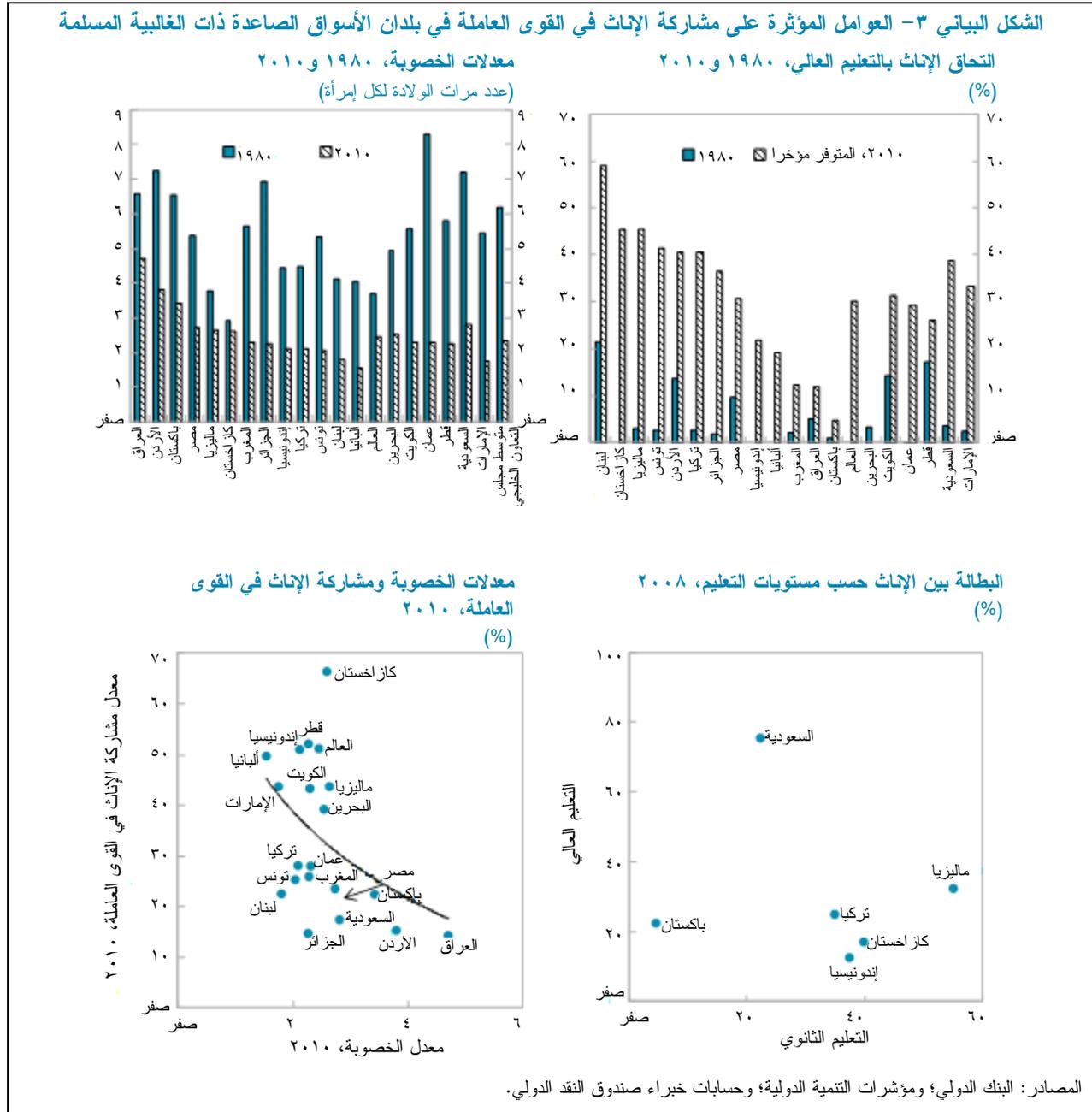
١/ بافتراض أن الإدارة العامة والتعليم خدمات حكومية، وأن التجارة والضيافة تمانان بنفس المعدل.

- العوامل الثقافية التي تحد من مشاركة الإناث في القوة العاملة، رغم انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع مستويات التعليم: من المحتمل أن تكون زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة مؤخرًا في المملكة العربية السعودية - من ١٢% في ٢٠٠٦ إلى ١٦% في ٢٠١٢ - نتيجة انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع مستويات التعليم بين النساء (الشكل البياني ٣)، إلى جانب الإعلان عن صرف إعانات للباحثين عن عمل (حافز) في ٢٠١١. ورغم زيادة مشاركة الإناث في القوى

المملكة العربية السعودية

العاملة في المملكة، فإنها لا تزال محدودة مقارنة بمجموعة من بلدان الأسواق الصاعدة ذات الغالبية المسلمة وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهو ما يمكن أن يكون نتيجة لمعدلات البطالة المرتفعة بالفعل وللعوامل الثقافية، على غرار بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى (الإطار ١).

وبالطبع، قد يكون هناك دور أيضا لعوامل أخرى، مثل الاختلاف في المهارات والتفضيلات بين العمال الأجانب والسعوديين.

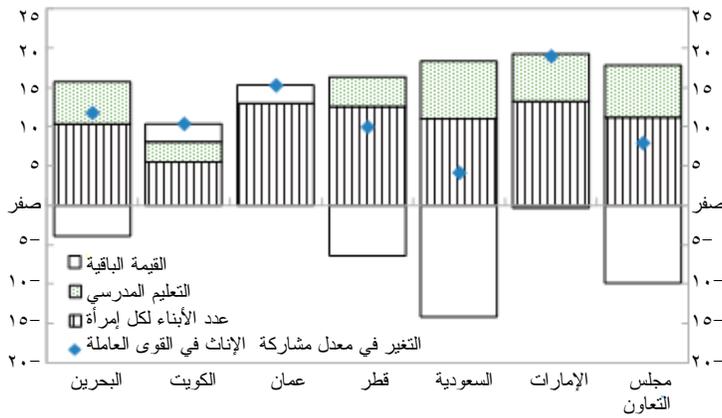


الإطار ١: ما الذي يفسر مشاركة الإناث في القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي؟^١

زادت مشاركة الإناث في القوى العاملة في جميع أنحاء العالم، حيث ارتفعت مستويات تعليم المرأة وقل عدد الأبناء. ويمكن تفسير هذا التغيير إلى حد ما على أنه نتيجة للقرارات المتعلقة بعرض العمالة، حيث تقرر المرأة كيفية تخصيص وقتها على أساس تقييم التكاليف والمنافع النسبية، حسبما ورد في دراسة Becker's (1965) بعنوان "time allocation framework". وفي هذا الإطار، تفاضل المرأة بين وقت الفراغ، وعرض العمل في مجال إنتاج قطاع الأسر (كتربية الأطفال)، وعرض العمل في السوق والحصول على أجر (أي تصبح جزءا من القوى العاملة). وبالتالي، ستعتمد النتيجة على عائد سوق العمل الذي سيزيد غالبا بزيادة مستويات التعليم، وعلى تكلفة وكمية إنتاج قطاع الأسر التي ستتناقص غالبا بانخفاض عدد الأبناء.

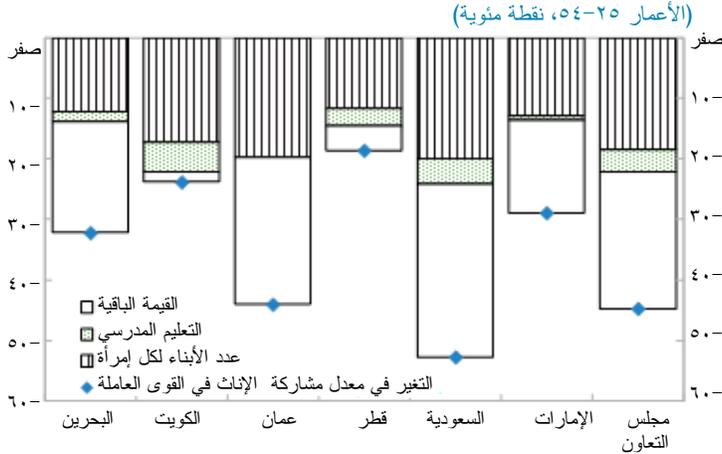
والدوافع المشاهدة وراء مشاركة الإناث في القوى العاملة في البلدان الأخرى تؤثر أيضا على مشاركة الإناث في القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. فاستنادا إلى تحليل البيانات التفصيلية لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تغطي الفترة ١٩٦٠ - ٢٠٠٨، تقدر دراسة Steinberg and Nakane (2012) تأثير سلسلة من المتغيرات التفسيرية على مشاركة الإناث في القوى العاملة. ويشير تطبيق معاملات هذه المتغيرات على بيانات بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي وانخفاض عدد الأبناء لكل امرأة يفسران الجانب الأكبر من الزيادة في مشاركة الإناث في القوى العاملة والتي تمت ملاحظتها في بلدان مجلس التعاون الخليجي منذ تسعينات القرن العشرين. وتعد درجة مطابقة النموذج جيدة إلى حد ما، فالقيم الباقية غير المفسرة صغيرة نسبيا في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي. غير أن الزيادة الفعلية في مشاركة الإناث في القوى العاملة في المملكة كانت أقل بكثير عن المستوى الذي تم التنبؤ به.

التغير المفسر في مشاركة الإناث في القوى العاملة، ١٩٩٠-٢٠١٠ (الأعمار ٢٥-٥٤، نقطة مئوية)



المصادر: منظمة العمل الدولية؛ وقاعدة بيانات KILM؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الاختلاف المفسر بين مشاركة الإناث في القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٠-٢٠١٠ (الأعمار ٢٥-٥٤، نقطة مئوية)



المصادر: منظمة العمل الدولية؛ وقاعدة بيانات KILM؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

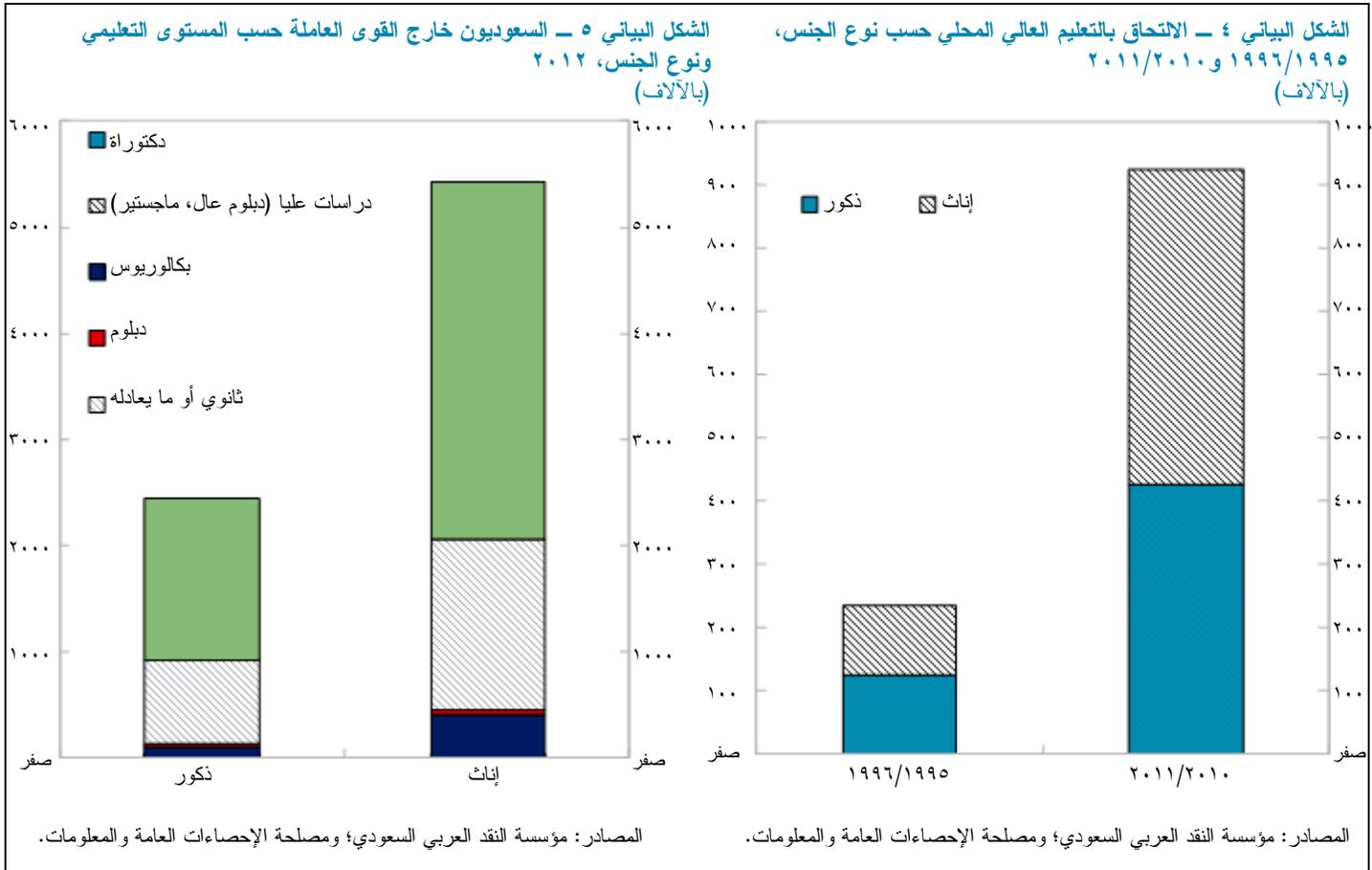
ويفسر النموذج أيضا جانبا من - وليس كل - الفجوة بين مشاركة الإناث في القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي ومتوسط مشاركتهن في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتتراوح هذه الفجوة حاليا بين ١٩ نقطة مئوية في قطر و٥٣ نقطة مئوية في المملكة العربية السعودية. ويتراوح جانب الفجوة الذي يفسره اختلاف المستوى التعليمي وعدد الأبناء لكل امرأة بين ١٤ نقطة مئوية في الإمارات العربية المتحدة و٢٤ نقطة مئوية في المملكة العربية السعودية. ومع ذلك، لا يزال في جميع البلدان قيمة باقية غير مفسرة تحمل نفس الإشارة. وتشير هذه النتائج إلى وجود عوامل إضافية، مثل اختلاف المعايير الثقافية، وراء انخفاض مشاركة الإناث في القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي وإلى بقاء هذه العوامل مهمة مع مرور الوقت.

^١ إعداد توباياس راسموسن.

باء - سياسات سوق العمل وتأثيرها

التعليم

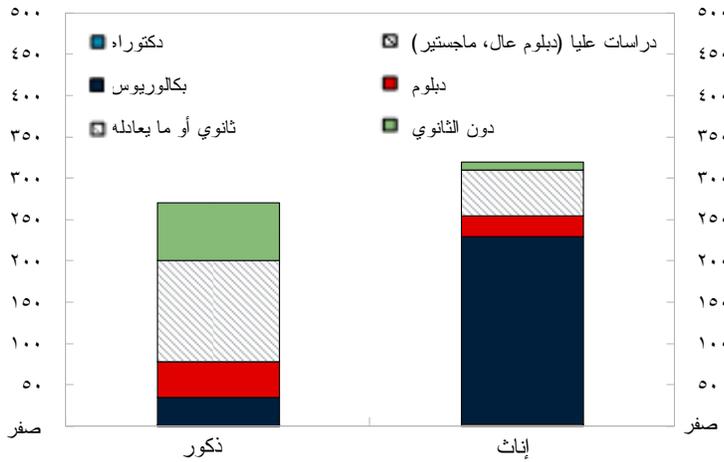
٣- ضخت السلطات استثمارات ضخمة في مجال التعليم العالي لتمكين الداخلين الجدد في القوى العاملة السعودية من التوظيف في القطاع الخاص الإنتاجي. وتهدف الاستثمارات الضخمة في مجال التعليم العالي والتدريب (في الداخل والخارج) إلى تنمية رأس المال البشري وزيادة إنتاجية الداخلين إلى سوق العمل السعودية. وقد زاد عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي المحلي إلى أربعة أضعاف تقريبا بين عامي ١٩٩٥/١٩٩٦ و ٢٠١٠/٢٠١١ (الشكل البياني ٤). وزادت نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم الجامعي من ٤٧% من إجمالي الملتحقين في ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٥٤% في ٢٠١٠/٢٠١١. وقد تضاعف عدد المسجلين في برامج التدريب الفني والمهني خلال الفترة نفسها، وتقوم السلطات حاليا بتقديم منح دراسية لأكثر من ١٠٠٠٠٠ طالب للدراسة في الخارج. وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز اقتصاد المعرفة ذي الإنتاجية العالية والأجور المرتفعة في القطاع الخاص. ورغم هذه الجهود، لا يواكب نظام التعليم السعودي حتى اليوم نظم التعليم في كثير من البلدان الأخرى من حيث الدرجات التي يحصل عليها الطلاب في الاختبارات الموحدة دوليا في الرياضيات والعلوم (راجع TIMMS, 2011) ولا تزال أعداد كبيرة من السعوديين ذوي المستوى التعليمي الأدنى خارج القوى العاملة (الشكل البياني ٥). وإلى جانب ذلك، قررت أعداد كبيرة من النساء الحاصلات على تعليم جامعي عدم المشاركة في القوى العاملة بسبب العوامل المذكورة أعلاه.



٥ يُعتبر السعوديون ذوو المستوى التعليمي الأدنى بمثابة عاملين حاصلين على تعليم دون التعليم الثانوي، بينما يعتبر السعوديون الحاصلون على تعليم عال بمثابة عاملين حاصلين على تعليم أعلى من التعليم الثانوي.

٤- يمكن المساهمة في دعم اقتصاد المعرفة عن طريق مواصلة تحسين جودة التعليم وخفض العوائق التي تواجه توظيف

الشكل البياني ٦ - البطالة بين السعوديين حسب المستوى التعليمي ونوع الجنس، ٢٠١٢ (بالآلاف)



المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الإناث. ففي عام ٢٠١٢، كانت أعداد العاطلين عن العمل كبيرة بين الرجال والنساء الحاصلين على تعليم عال، مما يشير إلى احتمال عدم توافيق المهارات التي يتيحها نظام التعليم مع متطلبات سوق العمل (الشكل البياني ٦). وتحديداً، بلغت نسبة النساء الحاصلات على درجة جامعية أكثر من ٧٠% من العاطلات عن العمل. وفي المستقبل، يمكن المساهمة في دعم اقتصاد المعرفة عن طريق معالجة مواطن الضعف في نظام التعليم والتغلب على العوائق التي تواجه توظيف النساء. وهناك بدائل يمكن أن تسهم في زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة منها تحسين فرص الحصول على وسائل النقل، وخدمات رعاية الأطفال أفضل، وترتيبات عمل مرنة مثل العمل عن بعد.

سياسات فعالة في سوق العمل

٥- في عام ٢٠١١، تم تنفيذ إصلاحات في سوق العمل لتعزيز توظيف المواطنين في القطاع الخاص، وفي الوقت نفسه توفير شبكة أمان اجتماعي للعاطلين عن العمل. وقد تضمنت أهم التدابير ما يلي:

- برنامج إعانات الباحثين عن عمل (حافز) لمنح السعوديين من الشباب العاطلين عن العمل إعانة شهرية قدرها ٢٠٠٠ ريال سعودي لمدة أقصاها عام، بشرط مشاركتهم في البحث عن عمل وأنشطة تدريبية. وقد تم التوسع في تقديم خدمات التوظيف والتدريب.
- برنامج السعودة المعدل (نطاقات) الذي يفرض حصص توظيف على أساس حجم القطاع والشركة لتشجيع الشركات على توظيف السعوديين. ويفرض البرنامج عقوبات على الشركات غير الملتزمة.
- حد أدنى للأجور قدره ٣٠٠٠ ريال سعودي للعاملين السعوديين في القطاع العام.

٦- منذ ذلك الحين، واصلت السلطات تطوير سياسات سوق العمل لتحسين القدرات التنافسية للعاملين السعوديين في القطاع الخاص. وفيما يلي أحدث التدابير الإضافية الجاري اتخاذها:

- يجري استخدام الرسوم المفروضة على الشركات التي تكون غالبية موظفيها من الوافدين (٢٠٠ ريال سعودي شهريا للموظف الأجنبي) في توفير التمويل اللازم لتوسيع نطاق إعانات الأجور التي تصرف للسعوديين العاملين في الشركات الملتزمة بمتطلبات برنامج نطاقات وزيادة مدة صرف هذه الإعانات.
- يجري إلزام الشركات بوضع حد أدنى "بحكم الواقع" لأجور العاملين السعوديين حتى تحصل على المزايا الكاملة لبرنامج نطاقات.

- زيادة حرية الانتقال الداخلي والقوة التفاوضية للعمالة الوافدة. ويحق الآن للعمالة الوافدة في الشركات غير الملتزمة بمتطلبات برنامج نطاقات حرية تغيير أرباب العمل، بينما يحق للشركات الملتزمة تعيين المزيد من العمالة الوافدة. ويقترن ذلك بالتشدد في تنفيذ تصاريح العمل للعاملين الأجانب.
- زيادة فرص توظيف الإناث، مع استهداف قطاعات محددة (مثل قطاع التجزئة).
- يجري النظر في تنفيذ برنامج إعانات البطالة لتوفير شبكة أمان اجتماعي واسعة النطاق، وفي الوقت نفسه بحث تدابير تهدف إلى زيادة مرونة توظيف العاملين السعوديين.

٧- تشير التجارب في بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى التي تطبق سياسات سوق عمل مماثلة إلى وجود مفاضلات وسجل متباين من النجاحات. فقد نفذت العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي نظام الحصص لتوظيف المواطنين في القطاع الخاص (انظر الجدول). ورغم أن هذه الحصص قد ساهمت في زيادة توظيف المواطنين، فإنها نفذت بشكل غير متنسق مع مرور الوقت، وقد تكون ساهمت في التوظيف الوهمي للمواطنين وزيادة قوتهم التفاوضية ورواتبهم^٦ ففي البحرين وعمان، تم تمويل برامج التعليم والتدريب المهني للمواطنين عن طريق فرض رسوم على العاملين الأجانب وهو ما ساهم في زيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص. ورغم أنه من المحتمل أن تكون هذه الرسوم قد ساهمت في خفض الطلب على العمالة الوافدة، فإنها لا تكفي غالباً للقضاء على تفاوت الأجور بمفردها، وقد تؤثر تأثيراً سلبياً على التكاليف والنتائج الممكنة. ومن ناحية أخرى، نجحت الكويت في استخدام إعانات الأجور التي تصرف لفترة غير محددة وتختلف باختلاف التعليم والحالة العائلية، رغم أن هذه الإعانات يتعين مراقبتها بدقة لضمان عدم استيلاء أرباب العمل عليها. ويبدو أن زيادة حرية الانتقال والقوة التفاوضية للعاملين الأجانب قد ساهمت في تضيق التفاوت بين أجور المواطنين والأجانب في البحرين وعمان.

حصة التوظيف	التعليم والتدريب	الرسوم على العاملين الأجانب	دعم الأجور	حرية الانتقال الداخلي
✓	✓	✓	✓	✓
✓	✓	✓	✓	✓
✓	✓	✓	✓	✓
✓	✓	✓	✓	✓
✓	✓	✓	✓	✓
✓	✓	✓	✓	✓

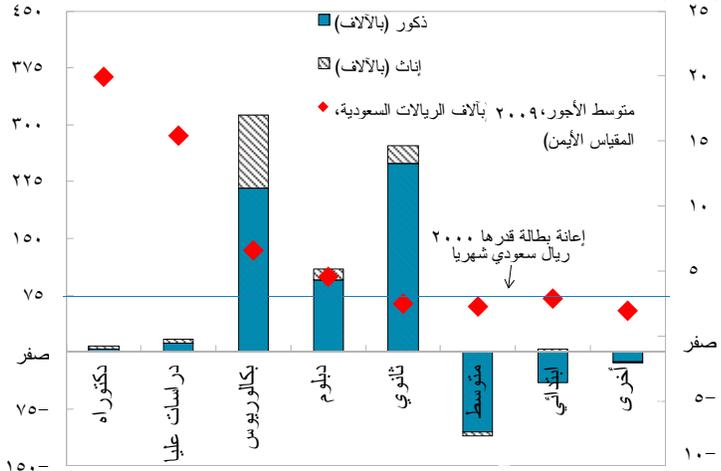
٨- بوجه أعم، تشير التجارب الدولية إلى أن النموذج الناجح لسياسات سوق العمل هو "حماية العاملين وليس الوظائف" والتنفيذ التدريجي لنظام حصص التوظيف. فتحسين نظام إعانات البطالة يمكن أن يساهم في حماية العاملين، بينما الحد من الحماية المفرطة للوظائف يمكن أن يساهم في تخصيص الموارد البشرية بكفاءة، والتشجيع على زيادة التوظيف، وزيادة الاستثمارات في رأس المال البشري^٧. وتشير البحوث أيضاً إلى الحاجة إلى التدرج في تنفيذ نظام حصص التوظيف من أجل الحفاظ على حوافز المرشحين المؤهلين لاستثمارها في المهارات (Fryer and Loury, 2005).

^٦ راجع Baldwin-Edwards (2011) و Gonzalez and others (2008).

^٧ راجع Blanchard, Jaumotte, and Loungani (2013).

٩- في الأجل القصير، كان هناك إقبال كبير على الانتفاع من برنامج حافز. ومن خلال البيانات المتعلقة بنتائج التوظيف في ٢٠١٢، يمكننا دراسة التأثير الأولي لبرنامج حافز^٨. فقد ارتفع عدد الباحثين عن عمل المسجلين إلى أكثر من عشرة أضعاف بين

الشكل البياني ٧- التغير في توظيف السعوديين حسب نوع الجنس، والمستوى التعليمي، ومتوسط الأجر، ديسمبر ٢٠٠٩ - ديسمبر ٢٠١٢ (بالآلاف)



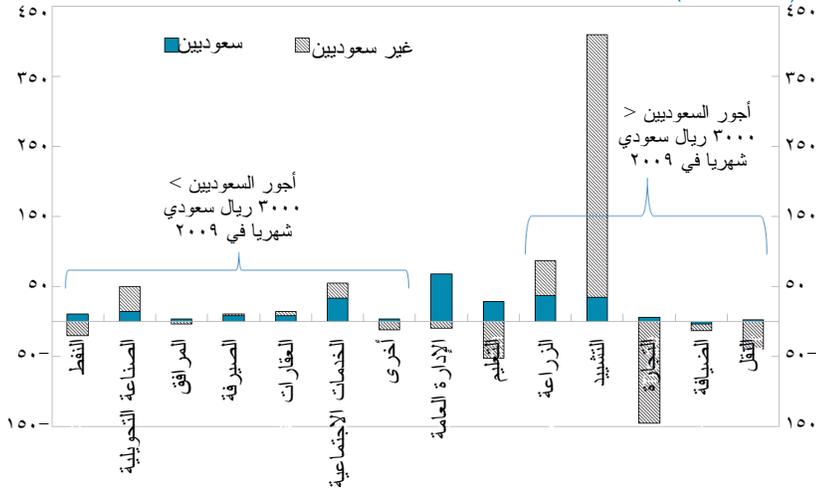
المصادر: نشرة بحث القوى العاملة؛ ووزارة العمل؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

نهاية ٢٠١٠ والربع الأول من ٢٠١٢، وشكلت النساء ما يزيد على ٨٠% من الباحثين عن عمل المسجلين. ولا يحصل العاملون السعوديون ذوو المستوى التعليمي الأدنى على رواتب جيدة - حيث بلغ متوسط الأجر الشهرية لهذه الفئة في عام ٢٠٠٩ حوالي ٢٠٠٠ ريال سعودي، وربما شكلت الإعانة السخية للباحثين عن عمل حافزا يدفعهم للانضمام إلى فئة العاطلين عن العمل (الشكل البياني ٧). ففي الفترة بين نهاية ٢٠٠٩ ونهاية ٢٠١٢، انخفض عدد العاملين السعوديين ذوي المستوى التعليمي الأدنى. وفي هذا الصدد، من المحتمل أن تكون خدمات التدريب والتوظيف المرتبطة ببرنامج حافز قد أدت إلى زيادة توظيف العاملين السعوديين ذوي المستوى التعليمي

الأفضل (بما فيهم النساء)، بينما يمكن ألا تكون هذه الجهود قد حققت نفس القدر من النجاح بالنسبة للعاملين ذوي المستوى التعليمي دون الثانوي. وقد بلغت نسبة توظيف النساء في قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ما يزيد على ٨٥% من الزيادة الإجمالية في توظيف النساء.

١٠- كانت أكبر زيادة في توظيف السعوديين خلال ٢٠١٢ في مجالات مرتبطة بالقطاع العام، حيث كان تأثير برنامج نطاقات

الشكل البياني ٨- التغير في التوظيف حسب القطاع والجنسية، ديسمبر ٢٠١١ - ديسمبر ٢٠١٢ (بالآلاف العاملين)



المصادر: نشرة بحث القوى العاملة؛ ووزارة العمل؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

محدودا في زيادة معدل التوظيف في القطاع الخاص. ففي قطاعات كثيرة، انخفض معدل توظيف الأجانب بينما ظل معدل توظيف السعوديين ثابتا أو شهد زيادة طفيفة في ٢٠١٢ (الشكل البياني ٨). ومع ذلك، لم يتم إحلال العمالة السعودية بالكامل محل العمالة الوافدة. وبدلا من ذلك، تركزت الزيادة الكبيرة في توظيف السعوديين في قطاعات ترتبط إلى حد كبير بالخدمات الحكومية (أي الإدارة العامة والتعليم) وكان استيعاب العمالة السعودية محدودا في وظائف القطاع الخاص ذات الأجر المجزية. وفي قطاع التشييد، الذي شهد أكبر زيادة في الوظائف، لم يذهب إلى السعوديين سوى على عدد قليل نسبيا من الوظائف.

^٨ تُستخدم بيانات نهاية عام ٢٠٠٩ كنقطة بداية للتحليل، نظرا لعدم توافر بيانات تفصيلية عن أسواق العمل في نهاية عام ٢٠١٠.

١١- وضع حد أدنى للأجور في القطاع الخاص حتى يحصل أرباب العمل على المزايا الكاملة لبرنامج نطاقات يمكن أن يؤدي إلى زيادة التفاوت بين أجور العاملين السعوديين ذوي المهارات المنخفضة وأجور العاملين الوافدين. فالعاملون السعوديون يحصلون بالفعل على أجر أعلى بكثير مقارنة بالعاملين غير السعوديين (الشكل البياني ٢). ويلتزم أرباب العمل الآن بدفع حد أدنى للأجور قدره ٣٠٠٠ ريال سعودي شهريا للعاملين السعوديين حتى يحصلوا على المزايا الكاملة لبرنامج نطاقات^٩. وبالنسبة للعاملين السعوديين في القطاع الخاص الذين تقل أجورهم الحالية عن الحد الأدنى الجديد لأجور السعوديين، فإن ذلك الالتزام من شأنه أن يزيد من تفاوت الأجور ومن التكاليف التي يتحملها أرباب العمل الذين يوظفون سعوديين، رغم أن الزيادة في التكاليف يمكن تعويضها من خلال إعانات الأجور. وبالطبع فإن القطاعات التي يكون فيها الحد الأدنى للأجور غير ملزم (أي بالنسبة للعاملين السعوديين الأعلى مهارة) سوف تتشأ عنها آثار تشويهية أقل. وفي المقابل، سيؤدي فرض رسوم قدرها ٢٠٠ ريال سعودي لكل عامل موفد إلى زيادة تكاليف العمالة الأجنبية التي يتحملها أرباب العمل، وتضييق فجوة الأجور جزئيا.

١٢- يمكن أن يسهم تخفيف لوائح سوق العمل في زيادة معدل التوظيف. وقد أظهر تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٢ كفاءة سوق العمل باعتبارها نقطة ضعف رئيسية في بيئة الأعمال المواتية بشكل عام في المملكة العربية السعودية، خصوصا بسبب ارتفاع تكاليف تسريح العمالة الزائدة وعدم كفاءة استخدام الموهوبين. وارتفاع مستوى حماية الوظائف التي يتم توفيرها للعاملين قد يكون عاملا مساهما مهما، لأنه يقلل الحوافز التي تشجع على تكوين رأس المال البشري ويعيق حرية انتقال العمالة. وبالتالي، فإن إعادة البطالة التي يجري النظر في صرفها، ينبغي تحديد قيمتها عند مستوى ملائم حتى لا تؤثر سلبا على حوافز التوظيف، ويمكن أن يصاحبها تخفيف مستوى حماية الوظائف لزيادة مرونة سوق العمل.

١٣- قد يؤدي ارتفاع معدلات السعودة إلى معالجة مشكلة البطالة بين السعوديين، وإن كان يمكن أن يترتب عليه ارتفاع معدل التضخم. فعلى سبيل المثال، إذا بلغ معدل توظيف السعوديين في القطاعات ذات الأجور المجزية (الصناعة التحويلية، والعقارات، وغيرها) ٥٠% (١٥% في الوقت الراهن)، فقد يؤدي ذلك إلى توفير أكثر من ٧٥٠.٠٠٠ وظيفة للسعوديين، وهو ما يتجاوز المستوى الكافي لمعالجة مشكلة البطالة بين السعوديين في الأجل القريب. ومن القيود المهمة على هذه السياسة توافر المهارات المطلوبة والخبرة العملية بين القوى العاملة السعودية. وإلى جانب ذلك، نظرا لأن أجور العاملين السعوديين أعلى بكثير من أجور غير السعوديين، فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف الأجور والأسعار، رغم أن نسبة فاتورة الأجور إلى التكاليف الكلية للأعمال منخفضة نسبيا في الوقت الحالي.

جيم - الخاتمة

١٤- تشير الاتجاهات الديمغرافية إلى أن هناك حاجة دائمة إلى توفير عدد كبير من الوظائف للداخلين المحتملين إلى سوق العمل. واستنادا إلى العوامل الديمغرافية للسكان من الشباب الذين تتزايد أعدادهم بوتيرة متسارعة، وإلى تقديرات الخبراء حول نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وإلى الاتجاهات السابقة في التوظيف، سنجد أنه من المتوقع أن ترتفع البطالة بين السعوديين بحوالي ١,٤ مليون خلال العقد المقبل. وقد اتخذت الحكومة عددا من التدابير لزيادة التوظيف بين السعوديين. ورغم أن الأدلة الأولية تشير إلى الإقبال الكبير على الانتفاع من برنامج حافز، فإنها تشير إلى تباين التأثير الناتج عن برنامج نطاقات.

^٩ لا يمكن لأرباب العمل اعتبار الموظف السعودي "موظف كامل" إلا إذا تجاوز أجره الحد الأدنى للأجور. أما الموظف الذي يحصل على أجر يقل عن الحد الأدنى فيتم اعتباره "نصف" موظف سعودي.

١٥- وتحسين آفاق توظيف السعوديين سيتطلب التنفيذ الدقيق للسياسات. وسوف يكون إجراء مشاورات مجتمعية واسعة النطاق حول الجوانب الرئيسية لاستراتيجية أسواق العمل والسياسات الرئيسية في غاية الأهمية لإدارة تأثيرها على الاقتصاد الكلي وضمان نجاحها. وسوف يستلزم وضع التوقعات الحد من الاعتماد على التوظيف في القطاع العام. ويمكن تحسين القدرات التنافسية للعاملين السعوديين من خلال فرض رسوم على العمالة الوافدة و/أو منح إعانات الأجور للسعوديين العاملين في القطاع الخاص، وإن كان يتعين مراقبة هذه الإعانات بدقة للحد من فرص استيلاء أرباب العمل عليها. ويمكن أن تؤدي زيادة حرية الانتقال الداخلي للعاملين الأجانب إلى زيادة قوتهم التفاوضية وخفض تفاوت الأجور تدريجياً. وينبغي تحديد قيمة ومدة إعانات البطالة الممنوحة للعاملين السعوديين بحيث لا تنتهي المنتفعين عن العمل، كما يجب أن يقترن ذلك بتخفيف مستوى حماية الوظائف لزيادة مرونة سوق العمل.

١٦- دعم اقتصاد المعرفة سوف يتطلب تحسين جودة التعليم وزيادة الفرص المتاحة للنساء. فرغم أن توسيع نطاق التعليم والتدريب يعد أمراً ملائماً، ينبغي التركيز على الجودة من خلال المتابعة الدقيقة للتحصيل العلمي ومتطلبات القطاع الخاص. ومع ارتفاع مستويات التعليم بين النساء، سيكون من المهم النظر في مزيد من الوسائل لتعزيز فرص العمل للاستفادة منهن كرأس مال بشري. ويبلغ معدل البطالة بين النساء الحاصلات على تعليم عال في السعودية مستويات مرتفعة قياساً بالمعايير الدولية، وهو ما يحد من الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد.

المراجع

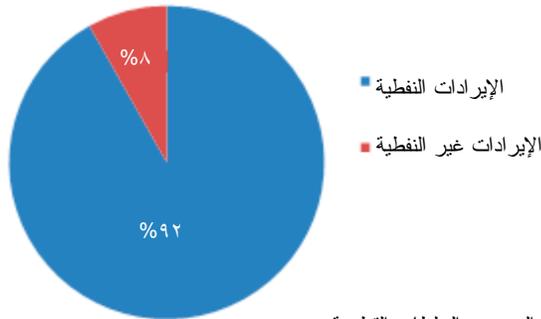
- Baldwin-Edwards, M., 2011, "Labor Immigration and Labor Markets in the GCC Countries: National Patterns and Trends", Research Paper, Kuwait Program on Development, Governance and Globalization in the Gulf States (15).
- Blanchard, O., F. Jaumotte, and P. Loungani, 2013, "Labor Market Policies and IMF Advice in Advanced Economies During the Great Recession," IMF Staff Discussion Note SDN/13/02 (Washington: International Monetary Fund).
- Fryer, R. G. Jr., and G. C. Loury, 2005, "Affirmative Action and Its Mythology," *Journal of Economic Perspectives*, American Economic Association, Vol. 19(3), pp. 147-162.
- Gonzalez, G., L. A. Karoly, L. C. H. Salem, and C. A. Goldman, (2011), "Facing Human Capital Challenges of the 21st Century: Education and Labor Market Initiatives in Lebanon, Oman, Qatar, and the United Arab Emirates", Rand Qatar Policy Institute.

تقييم السياسات المالية ومخاطر المالية العامة في المملكة العربية السعودية^{١٠}

على مدار السنوات العشر الأخيرة، تمكنت المملكة العربية السعودية من خفض معدلات التعرض للمخاطر المالية على نحو كبير. وتمكنت المملكة كذلك من بناء قدر كبير من الاحتياطات المالية الوقائية عن طريق تهدئة التقلبات قصيرة الأجل في أسعار النفط عقب تبني استراتيجية لإعداد الميزانية العامة تتسم بالسلامة الاحترازية والتحفظ. وقد أدى هذا الأمر إلى تقليل حجم رصيد الدين الكبير الذي تراكم خلال حقبة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وبناء احتياطات خارجية كبيرة. ويستعرض هذا التقرير حالات التعرض للمخاطر التي تنشأ بسبب التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط، ويقيم الاستراتيجية الحالية لإدارة المخاطر، كما يقيم مدى المخاطر المالية استناداً إلى إطار مراقبة ورد في دراسة (Baldacci et al (2011). وبالنسبة لمعظم مؤشرات المخاطر، وجد أن المتغيرات المالية السعودية تقع بشكل جيد تحت الحدود الدنيا للمخاطر في هذا الإطار. وعلى الرغم من هذا، ينطوي هذا المنهج للتخفيف من حدة المخاطر على تكاليف محتملة، لاسيما من حيث عدم وجود إطار لميزانية متوسطة الأجل، بالإضافة إلى ضمان كفاءة الإنفاق بشكل عام.

ألف - المخاطر المالية بسبب أسعار النفط

الشكل البياني ١ - إيرادات الحكومة المركزية، ٢٠١٢ (%)



المصدر: السلطات القطرية.

١- واجهت المملكة العربية السعودية لعدة عقود تحديات منفردة في عملية إدارة المخاطر المالية. ويعود هذا الأمر إلى هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الكلي والحسابات المالية. وكنسبة من إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الإيرادات، يوفر قطاع النفط الجزء الأكبر من الموارد المالية. وعلى سبيل المثال، بلغت الإيرادات النفطية ٩٢% من إجمالي إيرادات السعودية في عام ٢٠١٢ (الشكل البياني ١). وفي الوقت نفسه، تظهر الإيرادات النفطية تقلباً كبيراً وحالة من عدم اليقين مقارنة بالإيرادات الضريبية، كما أنها قابلة للنضوب، مما يثير قضايا مالية مهمة عبر الفترات.

٢- وقد فرضت أسعار النفط المرتفعة والفوائض المالية الكبيرة خلال السنوات الأخيرة قيوداً على مدى تنوع الإيرادات غير النفطية. ويُعد نظام الضرائب غير النفطية طفيفاً نوعاً ما. ولا توجد ضريبة مطبقة على الدخل الشخصي للمواطنين السعوديين، كما لا توجد ضريبة القيمة المضافة. وفي الوقت نفسه، بذلت السلطات السعودية جهوداً لتتويع النظام الضريبي، خاصة في مجال فرض ضرائب على الشركات.^{١١} كما بدأ العمل بقانون شامل لإيرادات الدولة في عام ٢٠٠٥، ثم عدل في عام ٢٠١٠.^{١٢} ومع هذا، ثبت أنه من الصعوبة بمكان على السلطات أن تفسر زيادة الإيرادات غير الضريبية في وقت حققت فيه أرصدة المالية العامة الكلية فائضاً وواصلت أسعار النفط الارتفاع.

^{١٠} إعداد Cornelius Fleischhaker, Padamja Khandelwal, Malin Hu, and Jimmy McHugh

^{١١} زادت الإيرادات غير النفطية من ٩,٣% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في عام ٢٠٠٣ إلى ١٦% في عام ٢٠٠٨. ومؤخراً، ترجعت النسبة إلى ١٠,٢% في عام ٢٠١٢.

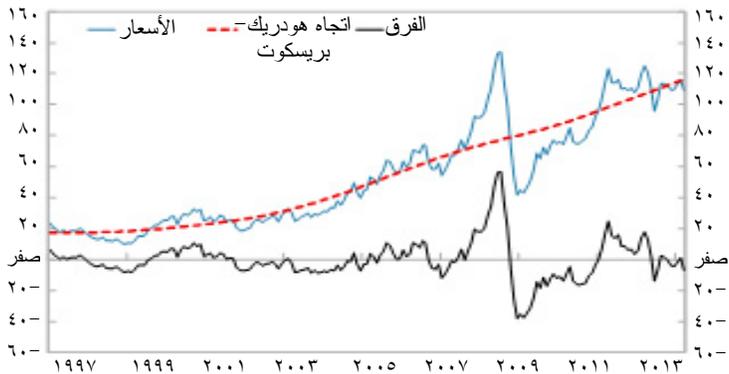
^{١٢} قانون إيرادات الدولة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٦٨، المؤرخ في ١٨/١١/١٤٣١ هجرية.

بالإضافة إلى هذا، يمكن لرفع إيرادات الضرائب غير النفطية أن يقوض جزئياً الأهداف الأخرى للسياسات، وأبرزها تنويع الاقتصاد وزيادة التوظيف في القطاع الخاص.

باء - تقلب أسعار النفط وإدارة الإنفاق

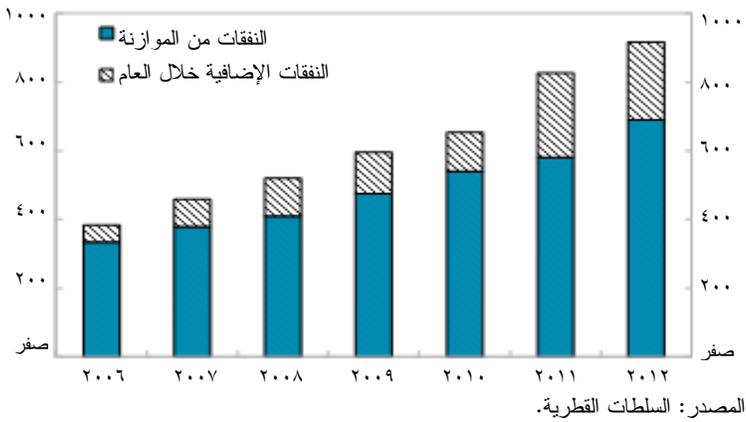
٣- كما فرض تقلب الإيرادات صعوبات كبيرة على السلطات السعودية. وقد أظهر الانخفاض قصير الأمد في أسعار النفط في عام ٢٠٠٩، والذي أدى إلى حدوث عجز كلي بلغ ٥,٤% من إجمالي الناتج المحلي، حالات التعرض للمخاطر المالية المرتبطة بصدمات أسعار النفط. كما تفاعل تقلب الإيرادات مع فترات ممتدة من التراجع الشديد في أسعار النفط مما أدى إلى تعقيد عملية إدارة السياسات المالية. وخلال حقبة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ظلت أسعار النفط منخفضة لفترة ممتدة من الوقت، وارتفعت الديون الحكومية ارتفاعاً حاداً.^٤

الشكل البياني ٢- السعر الحاضر للنفط، ١٩٩٧-٢٠١٣
(دولار أمريكي للبرميل)



المصادر: قاعدة بيانات الصندوق، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣- الإنفاق في المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦-٢٠١٢
(مليار ريال سعودي)



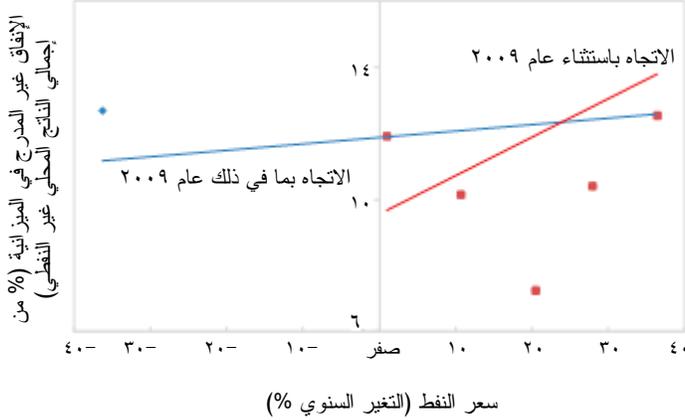
المصدر: السلطات القطرية.

٤- أما التحدي المالي المستمر القصير الأجل فيتمثل في حماية الإنفاق العام السعودي من تقلب الإيرادات النفطية (الشكل البياني ٢). وقد حاولت السلطات السعودية، على وجه الخصوص، إيجاد آليات لخفض المخاطر المالية وتجنب دورات الإنفاق المدفوعة بأسعار النفط، والتي تتسارع بسببها المصروفات غير الاستثنائية تسارعاً كبيراً خلال الأوقات التي ترتفع فيها أسعار النفط، مما يخلق مشكلات مالية هيكلية في حالة انهيار الأسعار.

٥- ولمواجهة هذه الصعوبات جزئياً، اعتمدت الميزانية السعودية على مدار السنوات الأخيرة على افتراضات تتسم بالتحفظ لكل من أسعار النفط والنفقات. ومع تكشف الأوضاع في السنة المالية، والارتفاع الثابت في أداء الإيرادات مقارنة بالافتراضات المبدئية التي اتسمت بالتحفظ، فقد جرى إقرار نفقات إضافية. ونتيجة لهذا، شهدت الميزانية السعودية انخفاضاً مستمراً عن نتائج التنفيذ الفعلية بهامش كبير. ومنذ عام ٢٠٠٦، زادت النفقات الفعلية، في المتوسط، بنحو ٢٦% عن النفقات المدرجة في الميزانية (الشكل البياني ٣).

^٤ تظهر هذه التجربة، عندما انكمشت أسعار النفط لفترة ممتدة، حجم الاحتياطات الوقائية المتاحة للسلطات. وإذا ما أدى انخفاض الإيرادات النفطية إلى نفاذ الرصيد الحالي من احتياطات النقد الأجنبي، فإنه يمكن للسلطات العودة إلى أسواق رأس المال.

الشكل البياني ٤ - أسعار النفط والنفقات الإضافية خلال العام (%)



المصدر: السلطات القطرية.

٦- وقد ساعدت هذه الاستراتيجية التي تتسم بالتحفظ في إعداد الميزانية على احتواء تقلبات الإنفاق. ومن حيث الإنفاق الحقيقي، انخفضت التقلبات انخفاضاً كبيراً على مدار السنوات العشرين الماضية أو نحوها. وخلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٤، بلغ التباين في نمو الإنفاق الحقيقي ١,٨. وخلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢، تراجع هذا التباين إلى ٠,٤. وعلى الرغم من هذا، واصلت نفقات الميزانية الإضافية خلال السنة التحرك مسaireً تقلبات الدورية فيما يتعلق بأسعار النفط. وتظهر مقارنة بسيطة بين التغيرات التي طرأت على أسعار النفط والنفقات الإضافية خلال السنة علاقة موجبة قوية بينهما (الشكل البياني ٤).

٧- وتوفر استراتيجية الميزانية الحالية وقاية مهمة لإدارة المخاطر المالية. ومن حيث المبدأ، توفر هذه الاستراتيجية لوزارة المالية مرونة إضافية لاحتواء النفقات إذا لم تتحقق الإيرادات النفطية. وفي الوقت ذاته، قد يعوق عنصر استتسابي كبير للغاية للمصروفات وضع إطار فعال ومتوسط المدى للإنفاق، وذلك لأن نسبة كبيرة من النفقات ترتبط بتطورات إيرادات النفط خلال السنة. علاوة على هذا، يمكن للعنصر الاستتسابي في الميزانية زيادة سقف التوقعات داخل الوزارات المنفقة أنه، وخلال سنة، يمكن لنفقات غير المتوقعة أن تتراكم دائماً، ومن ثم، تخفض حوافز إجراء تقييم فعال في فترة ما قبل إعداد الميزانية للاحتياجات المالية المستقبلية. ولذلك، يمكن لعنصر استتسابي أقل حجماً في النفقات تعزيز إدارة أكثر قوة للنفقات في الوزارات المنفقة وتوفير الأساس لتطوير إطار متوسط المدى للنفقات.

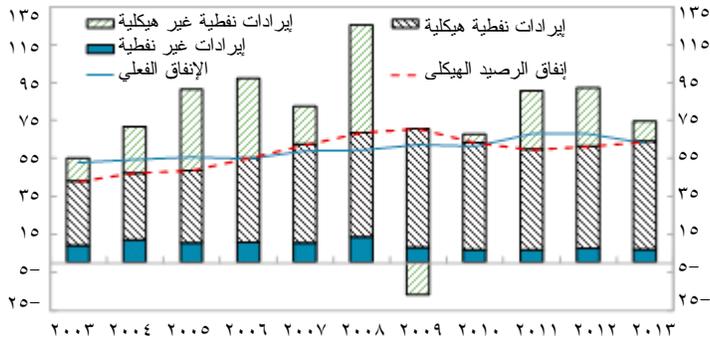
٨- وهناك بعض الأدلة على أن مرونة هذا الاحتياطي الوقائي قد ضعفت بمرور الوقت. وفي عام ٢٠٠٦، بلغت مشتريات السلع والخدمات نحو ٨٠% من النفقات الإضافية خلال السنة. وقد تراجعت هذه النسبة إلى نحو ٤٠% في عام ٢٠١٢، في حين ارتفع حجم النفقات الإضافية خلال السنة المخصصة للبنود الرأسمالية إلى ٤٠%، وبلغت تعويضات الموظفين ٢٠%. ويُعد كل من الإنفاق الرأسمالي والإنفاق على الأجور بنوداً في الميزانية تشمل التزامات متعددة السنوات، ويجب إدراجها في التقييم المبدئي للميزانية.

جيم- موقف المالية العامة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣

٩- يوضح فحص موقف المالية العامة في السعودية على مدار السنوات العشر الماضية نقاط قوة الاستراتيجية الحالية لإدارة المخاطر ومواطن ضعفها. ولإجراء تقييم كلي للموقف الحالي للمالية العامة، فإنه من الأهمية بمكان الاعتماد على مؤشرات مالية عديدة. ففي البلدان المنتجة للنفط، لا تُعد الأرصدة الكلية أو الأولية دليلاً جيداً لتقييم الموقف المالي، إذ لا ترصد على نحو كافٍ تأثير التغيرات في السياسات على الطلب الكلي أو على جهود التصحيح، إذ تهيمن التغيرات الخارجية في أسعار النفط على أية تغيرات تطرأ على السياسات المالية.

١٠- توفر قاعدة الرصيد الهيكلي للحكومات ركيزة مالية تعمل على تسوية تقلب أسعار النفط، في حين تقوم بقياس قرارات الإنفاق والإدخار على أساس اتجاه إيرادات النفط على المدى البعيد. كما تساعد الأرصدة الهيكلية على تقييم الموقف المالي المصحح من أجل مواجهة تأثير دورة أسعار النفط على الإيرادات. وعلى المدى القصير، يتحقق الموقف المالي المحايد للدورة الاقتصادية عندما تستهدف السلطات تحقيق رصيد هيكلي بعينه. ومن ثم، يمكن أن تُعد حالات التحسن (التدهور) في الرصيد الهيكلي في السنوات التي تكون أسعار النفط فيها في حالة انكماش (انتعاش) مسابرة للتقلبات الدورية، كما يمكن أن يُعد التدهور (حالات التحسن) في الرصيد الهيكلي في السنوات التي تكون أسعار النفط فيها في حالة انكماش (انتعاش) مضادة للتقلبات الدورية.

الشكل البياني ٥- الإيراد الهيكلي السعودي وتفكيك عناصر الإنفاق، ٢٠٠٣-٢٠١٣^١
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ تحتسب الإيرادات النفطية الهيكلية باستخدام متوسط سعر النفط في السنوات الخمس الماضية ومتوسط الإنتاج ثلاث سنوات (بما فيها السنة الجارية).

١١- وفي الشكل البياني ٥، تحتسب الإيرادات الهيكلية عن طريق افتراض أن سعر النفط على المدى البعيد هو متوسط سعر النفط على مدار السنوات الخمس الماضية. ويحتسب إنتاج النفط على المدى البعيد على أنه متوسط متحرك على مدار ثلاث سنوات، بما فيها السنة الجارية. واستناداً إلى هذه القاعدة، حققت السلطات السعودية رصيماً هيكلياً سالباً بدرجة طفيفة (-١,٣% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في المتوسط منذ عام ٢٠٠٣، والذي جاء انعكاساً للعجز الهيكلي الكبير في السنوات السابقة. كما تحقق فائض هيكلي في المتوسط منذ عام ٢٠٠٦. وخلال السنوات الأخيرة، يمكن توضيح السمات المميزة لتطورات المالية العامة في السعودية على النحو التالي:

- **نمو قوي للإنفاق في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨.** مع الارتفاع السريع في أسعار النفط، زادت النفقات الحقيقية هي الأخرى، ولكن بقدر أقل من الإيرادات الهيكلية. كما شهدت الأرصدة الهيكلية تحسناً وأصبحت موجبة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ (الجدول).
- **تثبيت النفقات في عام ٢٠٠٩.** تراجعت أسعار النفط تراجعاً حاداً، ولكن لفترة قصيرة، مما أدى إلى حدوث عجز في الأرصدة الكلية. وبالاعتماد على الاحتياطات الوقائية التي تراكمت خلال فترة ارتفاع أسعار النفط، قامت السلطات السعودية بتثبيت النفقات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وقد تراجع الرصيد الهيكلي تراجعاً طفيفاً، مما انطوى على موقف مضاد للتقلبات الدورية في ظل انخفاض أسعار النفط.
- **توسيع النطاق المالي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.** اتسم موقف المالية العامة، في الآونة الأخيرة، باتجاه توسعي ومسابر للتقلبات الدورية، إذ حفزت أحداث الربيع العربي في عام ٢٠١١ حدوث زيادة كبيرة في النفقات، وتحول الرصيد الهيكلي إلى سالب.

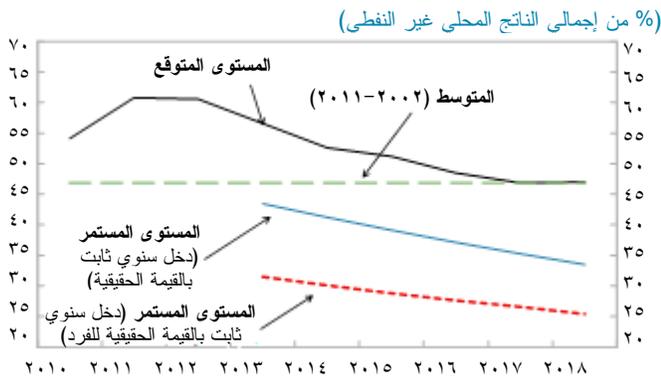
^٥ يحسب هذا المنهج "الإيرادات النفطية الهيكلية" على أساس "سعر النفط على المدى الطويل" و"إنتاج النفط على المدى الطويل". أما الإيرادات التي تزيد (تقل) عن الإيرادات الهيكلية فتعد هي العنصر الدوري أو غير الهيكلي للإيرادات. ويبنى رصيماً هيكلياً يقارب الصفر، والذي يطابق بين النفقات والإيرادات الهيكلية، احتياطات ادخارية وقائية في السنوات التي تزيد فيها الأسعار عن السعر على المدى الطويل. ولمزيد من التفاصيل، راجع "Macroeconomic Policy Frameworks For Resource-Rich Developing Countries", IMF Policy Paper ٢٠١٢

- ضبط أوضاع الميزانية في عام ٢٠١٢ وما تلاه. شهد العجز الهيكلي انخفاصاً في عام ٢٠١٢. ومع أخذ الميزانية المعلنة لعام ٢٠١٣ في الحسبان، فإنه من المتوقع أن يتحرك الرصيد الهيكلي نحو تحقيق فائض بسيط.

جدول: المملكة العربية السعودية: الأرصدة المالية ٢٠٠٦-٢٠١٣							
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
المتوقع							
الرصيد الكلي							
٧,١	١٢,٤	١١,٢	٣,٦	٥,٤-	٢٩,٨	١١,٨	٢٠,٨
% من إجمالي الناتج المحلي							
١٣,٠	٢٤,٤	٢٢,٧	٦,٥	٩,١-	٦٦,٢	٢٣,٦	٤٢,٠
% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي							
الرصيد الأولي غير النفطي							
٥٦,٦-	٦٠,٦-	٦٠,٩-	٥٤,١-	٥٤,٢-	٤٧,١-	٤٩,١-	٤٢,٥-
% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي							
الرصيد الهيكلي							
٠,٤	٣,٣-	٤,٠-	١,٠	٤,٩	٤,٢	١,٦	٠,٦
% من إجمالي الناتج المحلي							
٠,٧	٦,٦-	٨,١-	١,٨	٨,٢	٩,٣	٣,٢	١,٢
% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي							
بنود المذكرة							
الإيرادات النفطية الهيكلية							
٣١,١	٢٧,٣	٢٦,٠	٣١,٤	٣٧,٣	٢٤,٨	٢٥,٩	٢٢,٦
% من إجمالي الناتج المحلي							
٥٦,٨	٥٣,٨	٥٣,٠	٥٦,٧	٦٢,٧	٥٥,١	٥١,٨	٤٥,٦
% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي							
١٠٠,١	١٠٥,٠	١٠٤,٠	٧٩,٠	٦١,٨	٩٧,٠	٧١,١	٦٤,٣
سعر النفط (دولار أمريكي للبرميل)							
٨٩,٥	٨١,٥	٧٢,٥	٦٧,٣	٦٢,٤	٤٩,٩	٤١,٦	٣٣,٧
سعر النفط على المدى الطويل							
المصدر: السلطات السعودية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي							

١٢- ويقدم الرصيد الأولي غير النفطي أيضاً دليلاً قوياً على تأثير السياسة المالية على الطلب المحلي الكلي. علاوة على هذا، فإنه وفقاً لفرضية الدخل الدائم، يمكن للسلطات السعودية استهداف تحقيق رصيد أولي غير نفطي يسمح بمرآمة المدخرات من أجل الأجيال القادمة، إذ يُعد النفط مصدراً قابلاً للنضوب. ومع هذا، تتأثر هذه الفرضية بالافتراضات الخاصة بأسعار النفط في المستقبل والمعلومات الأخرى، وربما يصعب شرحها للعمامة كركيزة مالية عند تحقيق إيرادات نفطية كبيرة.

الشكل البياني ٦- العجز الأولي غير النفطي المتوقع والمستمر، ٢٠١٨-٢٠١٠



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١٣- واستناداً إلى الرصيد الأولي غير النفطي، بدأت الحكومة وضع الميزانية على مسار الضبط المالي. وقد انخفض العجز الأولي غير النفطي انخفاصاً طفيفاً في عام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن يتراجع تراجعاً كبيراً في عام ٢٠١٣ مع تباطؤ نمو الإنفاق. وبالنسبة لفرضية الدخل الدائم، يُعد العجز الأولي غير النفطي الفعلي (المتوقع أن يبلغ ٥٦,٦% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في عام ٢٠١٣) أعلى بكثير مما كان مطلوباً لمرآمة مدخرات كافية للأجيال القادمة (الشكل البياني ٦). وفي هذا السياق، من المفيد الإشارة إلى أن الرصيد غير النفطي الحالي قد ظل ثابتاً نوعاً ما في السنوات الأخيرة، مع زيادة الاستثمار العام. وبقدر ما يواجه الإنفاق الحكومي نحو الاستثمار الإنتاجي، ويحقق عائدات وإيرادات ضريبية، فإنه سيقلل من عملية ضبط أوضاع الميزانية المطلوبة لأغراض المساواة بين الأجيال.

دال - تقييم المخاطر المالية

١٤- من أجل النظر فيما وراء المخاطر المالية التي تمثلها التغيرات في أسعار النفط والموقف المالي الكلي، تجرى مقارنة مجموعة من المؤشرات المالية السعودية مع مجموعة مناظرة من اقتصادات الأسواق الصاعدة. وقد استند اختيار المؤشرات إلى إطار مفاهيم متسق طرحته دراسته (Baldacci et al(2011). وتجمع هذه المؤشرات في مجموعات عنقودية تسعى للإجابة على ثلاثة أسئلة أساسية بشأن استمرارية المالية العامة وهي:

- المتغيرات المالية الأساسية: هل تتسق ديناميكية الدين والسياسات الحالية مع الملاءة المالية؟
- إدارة الأصول والخصوم: هل يعرض تكوين الأصول والخصوم الخاصة بالحكومة البلدان لاحتياجات كبيرة لتجديد الدين؟
- الاتجاهات المالية طويلة الأجل: إلى أي مدى ستؤثر التحديات المرتبطة بالعوامل الديمغرافية على المتغيرات المالية المتوقعة وتؤثر على المخاطر المرتبطة بالملاءة؟

١٥- ويجرى تقييم الحد الأدنى للأزمة لكل مؤشر على أساس إجراء لمتغير واحد يعظم احتمال التنبؤ بحدوث أزمة مالية. ويشير هذا الحد الأدنى، عند تجاوزه، إلى حدوث درجة أعلى من الضائقة المالية، ومن أجل جعل البيانات قابلة للمقارنة عبر المؤشرات، يُعبر عن البيانات بدرجات Z، حيث تكون الدرجة المعطاه للمتغير المالي x في المرة t معرفة على النحو التالي:

$$Z_t = \frac{x_t - \bar{x}}{\sigma_x}$$

حيث تمثل σ_x الانحراف المعياري وتمثل \bar{x} متوسط المؤشر المالي للمجموعة المناظرة للاقتصادات الصاعدة الذي يغطي الفترة ٢٠٠١-٢٠١١.

النتائج

١٦- يظهر تقييم المخاطر المالية التي تواجه المملكة العربية السعودية موقفاً مالياً جيداً إلى حد ما. ويظهر توزيع النتائج لمجموعة مناظرة من الاقتصادات الصاعدة في شكل بياني لكل مؤشر، مع النتائج الخاصة بالسعودية، وأيضاً الحد الأدنى للمخاطر (الشكلان البيانيان ٧ و ٨).

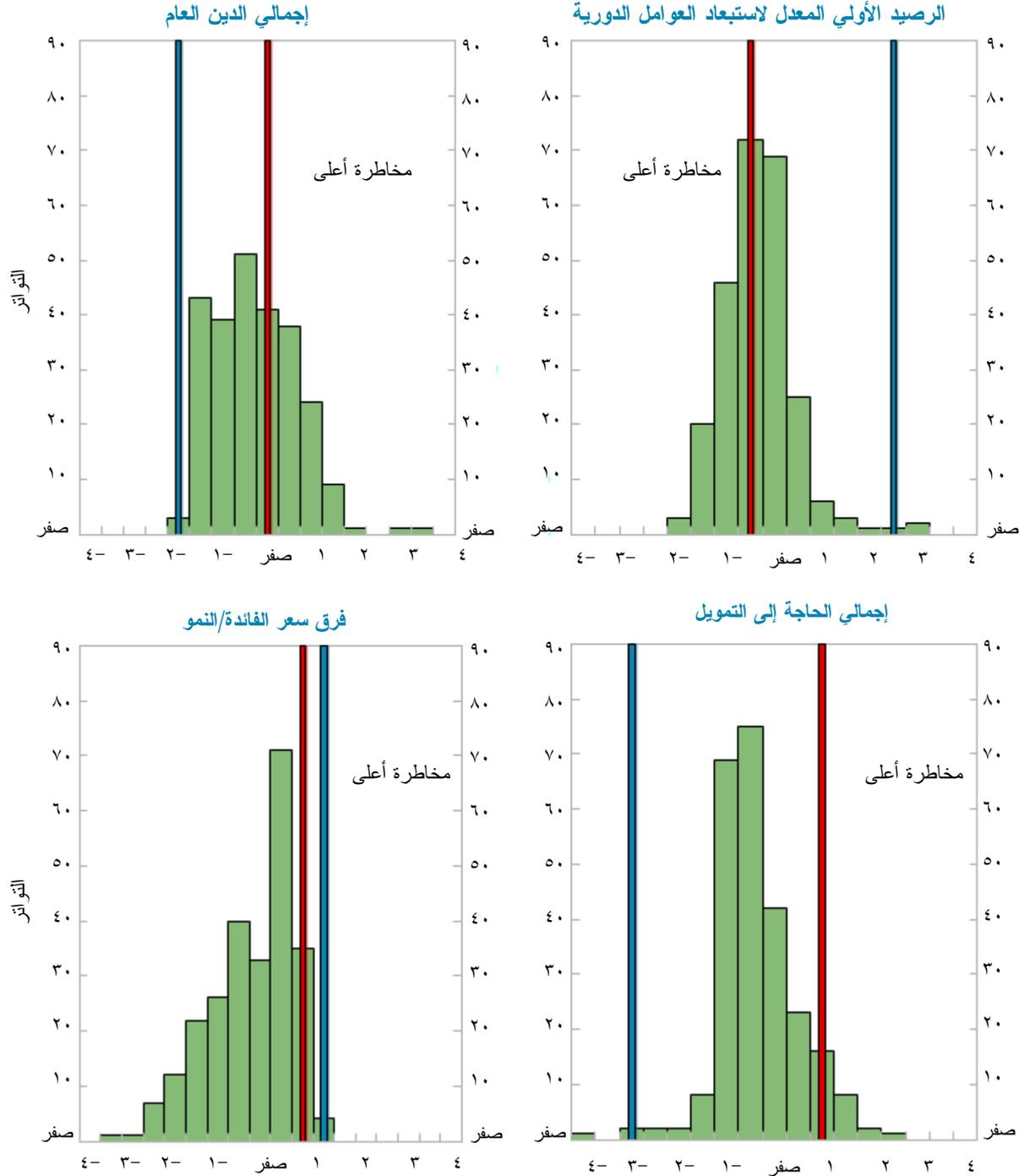
- المخاطر المالية على المدى الطويل - تقع المملكة العربية السعودية تحت الحد الأدنى للمخاطر الخاصة بإجمالي الدين العام وميزان المالية العامة الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية، وذلك انعكاساً للتخفيضات الأخيرة العميقة في إجمالي الدين العام المقترن بتحقيق فوائض مالية كبيرة. وفي حالة الفرق بين سعر الصرف والنمو، تكون السعودية فوق الحد الأدنى بدرجة طفيفة. ويعكس هذا الأمر الطبيعة الاستثنائية لهذا المؤشر. وتشير أحدث توقعات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" إلى حدوث تحرك نحو الانخفاض الطفيف في أسعار النفط على المدى المتوسط، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تدني معدلات التبادل التجاري وتراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي على المدى المتوسط ويصبح أقل من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وعلى الرغم من هذا، فعندما يكون الدين الحكومي منخفضاً، كما هو الحال في السعودية، فإن ديناميكية نمو سعر الفائدة لا تكون ضرورية لاستمرارية المالية العامة.

• *إدارة أصول وخصوم القطاع الخاص* - تؤكد مؤشرات المخاطر في هذه المجموعة العنقودية على المخزونات الاحتياطية القوية المتراكمة على مدار السنوات العشر الأخيرة أو نحوها. ومن حيث إجمالي الحاجة إلى التمويل، فإن لدى المملكة العربية السعودية الحد الأدنى من متطلبات تجديد الديون، في حين كانت الفوائض الكبيرة المتحققة تعني أن احتياطات النقد الأجنبي قد سجلت ارتفاعاً كبيراً. وخلال السنوات الأخيرة، لم تصدر السعودية أية ديون عامة قصيرة الأجل، ومن ثم، تمكنت من القضاء على عنصر مهم من عناصر التعرض للمخاطر يواجه كثير من البلدان الأخرى.

• *المخاطر المالية على المدى الطويل* - تشير الاتجاهات الديمغرافية القوية في المملكة العربية السعودية إلى انخفاض المخاطر المالية على المدى الطويل. ويُعد معدل الخصوبة أعلى كثيراً من نسبة إحلال معاشات التقاعد محل الأجور. وتُعد التوقعات المستقبلية لنسبة إحلال معاشات التقاعد جيدة هي الأخرى. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن تنخفض هذه النسبة في غضون العقد المقبلين، فإن النسبة المتوقعة للعاملين مقابل المتقاعدين تظل مرتفعة إلى حد ما. أما مؤشر معاشات التقاعد الذي يقيس التغير المتوقع في النفقات على مدار ثلاثين عاماً، فهو أعلى قليلاً من الحد الأدنى للمخاطر. وفي الوقت الراهن، يُعد الإنفاق على معاشات التقاعد في السعودية منخفضاً، إذ يمثل نحو ٢% من إجمالي الناتج المحلي، مما يعكس صغر أعمار السكان إلى حد ما. ومن المتوقع أن يزيد هذا الإنفاق ليلعب ٤% من إجمالي الناتج المحلي خلال العقد المقبلين. وتُعد هذه الزيادة كبيرة مقارنة بما لدى المجموعة المناظرة من البلدان. وعلى أية حال، يجب الإشارة إلى أن نظام معاشات التقاعد في السعودية لديه كثير من الأصول لتخفيف حدة المخاطر المالية في هذا المجال. علاوة على هذا، ستساهم العوامل الديمغرافية المواتية في بناء مزيد من الأصول التي يجب أن توازن جزئياً الزيادة المتوقعة في الإنفاق على معاشات التقاعد. وأخيراً، يُعد مؤشر الإنفاق على الصحة في المستقبل دون الحد الأدنى للمخاطر.

الشكل البياني ٧: المملكة العربية السعودية: مؤشرات المخاطر المالية، ٢٠١٢

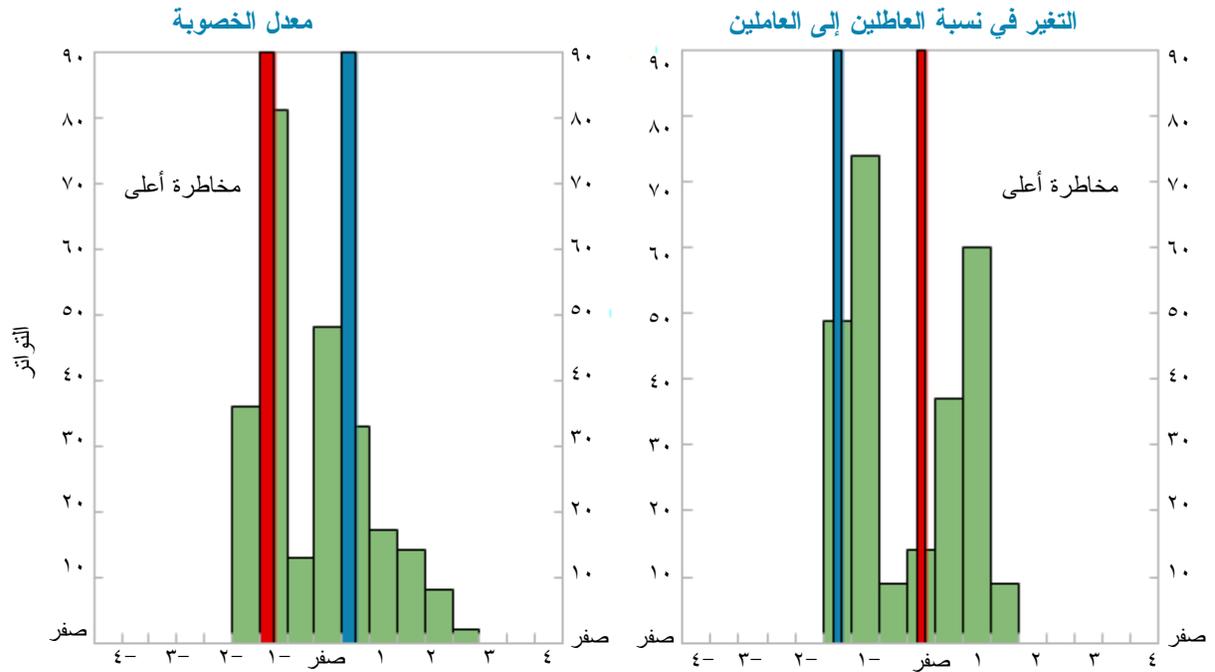
(درجات-Z)



المصادر: تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي

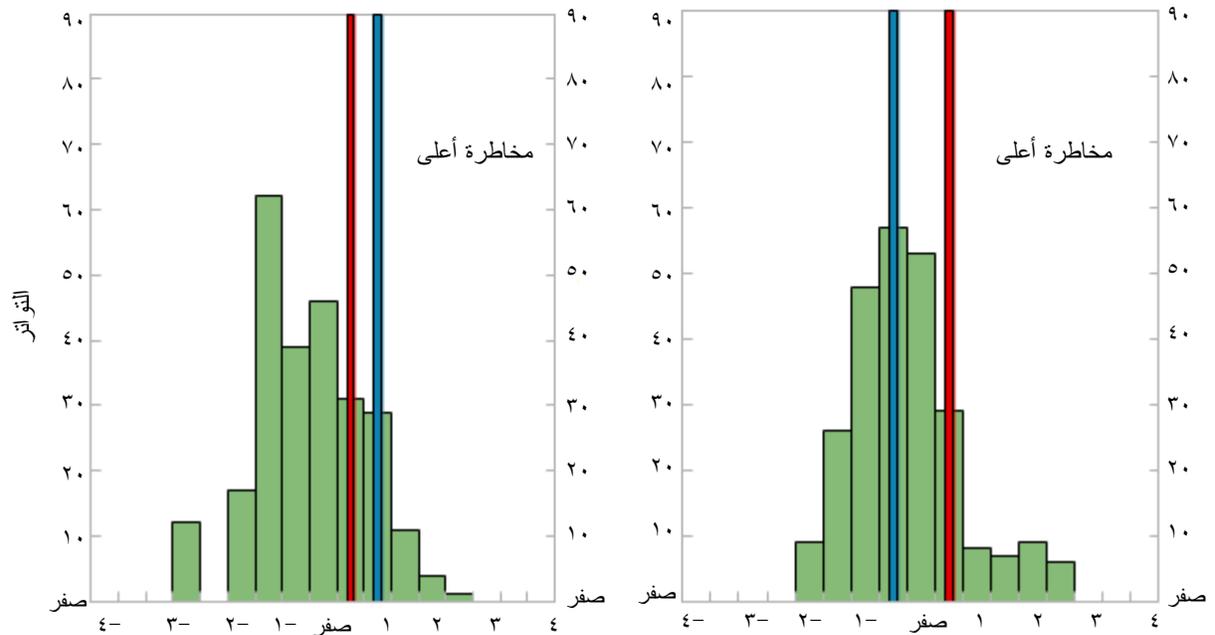
ملاحظات: الخط الأحمر يشير إلى الحد الأدنى للمخاطر. والخط الأزرق يمثل نتائج عام ٢٠١٢ الخاصة بالسعودية. ويمثل كل رسم بياني درجات-Z لكل متغير لمجموعة مناسرة من الاقتصادات الصاعدة يغطي الفترة ٢٠٠١-٢٠١١.

الشكل البياني ٨: المملكة العربية السعودية: مؤشرات المخاطر المالية، ٢٠١٢



الإتفاق على معاشات التقاعد على المدى الطويل

الإتفاق على الصحة على المدى الطويل

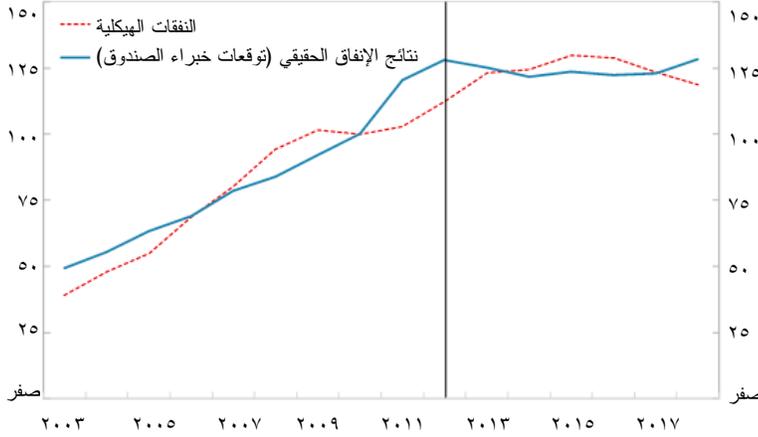


المصادر: تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي
 الخط الأحمر يشير إلى الحد الأدنى للمخاطر. والخط الأزرق يمثل نتائج عام ٢٠١٢ الخاصة بالسعودية. ويمثل كل رسم بياني درجات- Z لكل متغير
 لمجموعة منازرة من الاقتصادات الصاعدة يغطي الفترة ٢٠٠١-٢٠١١

هاء - إدارة سياسة المالية العامة

١٧- لو قدر لأسعار النفط أن تعادل على المدى المتوسط، فسيكون لهذا الأمر انعكاسات على سياسة المالية العامة في السعودية

الشكل البياني ٩- مسار الإنفاق الحكومي الحقيقي، ٢٠٠٣-٢٠١٨ (المؤشر، ٢٠١٠=١٠٠)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

وقد يكون شديد الوطأة على النمو. وفي هذا السيناريو، سيجب على السلطات السعودية أن تدرس إبطاء نمو الإنفاق الحقيقي في حين تواصل تسوية النفقات لتتقدم تفسيراً لتقلب الإيرادات الجاري. وعلى مدار أفق التوقع (٢٠١٣-٢٠١٨) وبافتراض أن السلطات تواصل الإنفاق تمثيلاً مع الإيرادات الهيكلية، فإن النفقات الحقيقية ستكون ثابتة على نحو واسع في المتوسط. ويأتي هذا على النقيض من النمو السنوي في الإنفاق الحقيقي الذي بلغ ١١% في السنوات الأخيرة (الشكل البياني ٩).

١٨- كما سيكون لتباطؤ نمو الإنفاق انعكاسات على الاقتصاد الأوسع. وتشير المضاعفات المالية على المدى القصير - والمقدرة بنحو ٠,٢ - إلى تراجع يمثل عبئاً على نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنحو ١,٧٥% على المدى القريب، كما يشير مضاعف يبلغ ٠,٥ على المدى الطويل إلى تراجع يمثل عبئاً يبلغ ٤,٥% على مدار ثلاث سنوات (راجع دراسة Espinoza and Senhadji 2011).

١٩- وبالنظر فيما هو أبعد من تسوية تقلبات أسعار النفط، ستكون السلطات السعودية بحاجة إلى دراسة قضايا العدالة بين الأجيال. إن المخزونات الاحتياطية، وإن كانت كبيرة، تتسق مع ما قد تكون هناك حاجة إليه لأسباب الحيطة من أجل تسوية تقلبات أسعار النفط. ومن المحتمل أن يتطلب الادخار من أجل الأجيال القادمة مزيداً من مراكمة الأصول، على الرغم من أن عائدات الاستثمار العام ربما توازن هذا الأمر جزئياً.

واو - الاستنتاج

٢٠- طالما مالت تقلبات أسعار النفط إلى أن تكون هي عنصر المخاطر الرئيسي الذي يواجه السياسة المالية العامة في المملكة العربية السعودية. ومنذ عام ٢٠٠٩، تسبب حدوث انخفاض حاد في الأسعار في عجز في الرصيد المالي الكلي زاد قليلاً عن ٥% من إجمالي الناتج القومي مقارنة بفائض بلغ نحو ٣٠% من إجمالي الناتج القومي سُجل في العام السابق. وعلى الرغم من الصدمة الهائلة التي تعرضت لها الإيرادات في عام ٢٠٠٩، تمتعت المملكة العربية السعودية بفترة من النمو القوي في الإيرادات النفطية. وقد سمح هذا الأمر بوجود زيادة كبيرة في النفقات العامة الحقيقية، ومراكمة المدخرات العامة والاحتياطيات الدولية، والقضاء تقريباً على الدين العام الذي تراكم خلال حقبة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي عندما كانت أسعار النفط متدنية. وقد ارتفعت الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي إلى نحو ١,٥ تريليون ريال سعودي في نهاية عام ٢٠١٢، بما يعادل نحو ٢٠ شهراً من الإنفاق. ونتيجة لهذا، ازداد الموقف المالي قوة على نحو هائل وأصبحت السلطات في وضع يمكنها من تسوية التراجع المؤقت في أسعار النفط.

٢١- ويؤكد تقييم المخاطر التي تمتد إلى ما هو أبعد من تقلبات أسعار النفط قوة مركز المالية العامة في السعودية. وتُعد نسبة دين القطاع العام إلى إجمالي الناتج المحلي منخفضة مقارنة بالمجموعة المناظرة من الاقتصادات الصاعدة، كما جرى استهلاك الدين العام القصير الأجل، وتشير العوامل الديمغرافية الطويلة الأجل إلى أن عوامل التعرض للخطر ضئيلة للغاية. وعلى الرغم من هذا، فإن الاستراتيجية التي اتبعتها السلطات السعودية، باستخدام افتراضات متحفظة بشأن أسعار النفط في الميزانية من أجل احتواء مخاطر المالية العامة، جاءت على حساب التخطيط الأضعف للإنفاق المتوسط.

٢٢- ولكن من حيث المبدأ، يمكن إدارة تقلبات أسعار النفط في إطار عملية لتخطيط الميزانية، وذلك بجعل إجمالي اعتمادات الإنفاق متمشياً مع تقييم الإيرادات النفطية "الهيكلية". ومن شأن هذا الأمر أن يوفر أساساً لاستراتيجية واضحة للإنفاق متوسط المدى، والتي يمكن أن تعزز كفاءة الإنفاق.

المراجع

Baldacci, E., J. McHugh and I. Petrova, 2011, "Indicators of Fiscal Vulnerability and Fiscal Stress," IMF Working Paper 11/94 (Washington, DC: International Monetary Fund).

Baldacci, E., Petrova, I., Belhocine, N., Dobrescu, G., and S. Mazraani, (2011) "Assessing Fiscal Stress," (Washington: International Monetary Fund).

Cottarelli, C. (2011) "The Risk Octagon: A Comprehensive Framework for Assessing Sovereign Risks" presented in University of Rome "La Sapienza," January. Available via the Internet: www.imf.org/external/np/fad/news/2011/docs/Cottarelli1.pdf

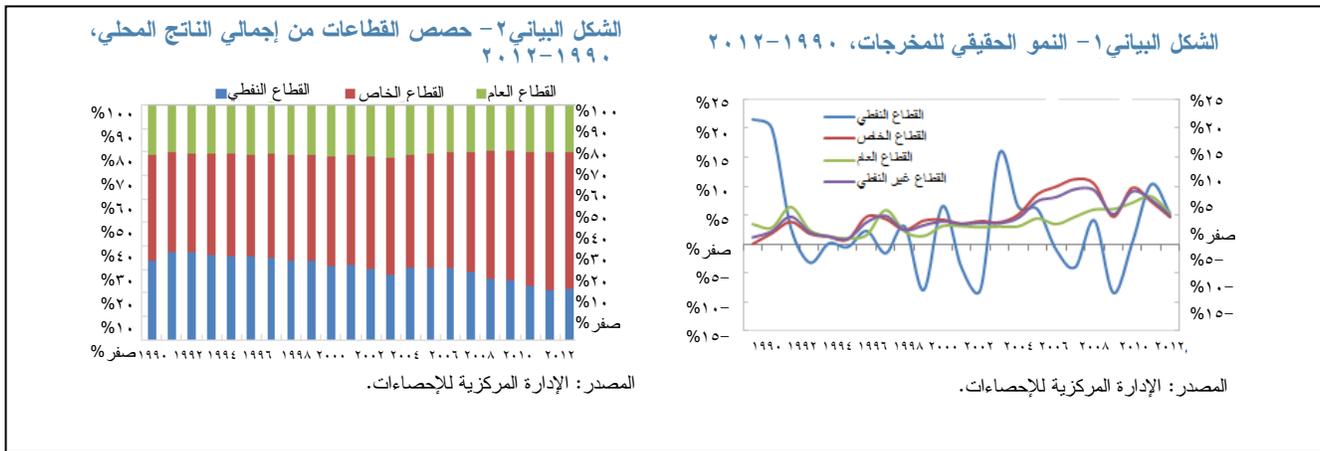
Espinoza R., and A. Senhadji, 2011, "How Strong are Fiscal Multipliers in the GCC? An Empirical Investigation", IMF Working Paper WP/11/61 (Washington: International Monetary Fund).

الإنتاجية والمخرجات الممكنة في المملكة العربية السعودية^١

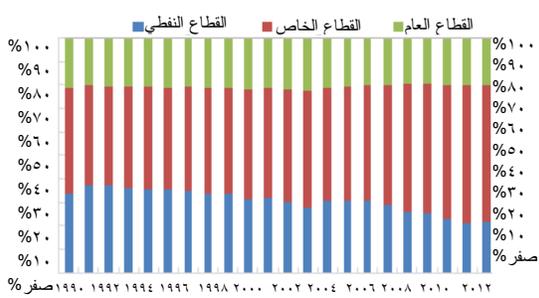
أصدرت الإدارة المركزية للإحصاءات مؤخراً تعديلات على بيانات الحسابات القومية غيرت مسار نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بشكل كبير على مدى العقد الماضي. وتشير التقديرات إلى أن متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي وإجمالي الناتج المحلي غير النفطي الكلي للفترة ٢٠١١-٢٠٠٥ قدره الآن ٦,٤% و ٨,٤% في السنة بالقيمة الحقيقية، على التوالي مقارنة بنسبة ٣,٩% و ٥,٣% سابقاً. ويرجع السبب الرئيسي للتعديلات إلى تحسن تغطية القطاع غير النفطي. وفي ضوء التعديلات الكبيرة إلى أعلى لبيانات إجمالي الناتج المحلي، تعيد هذه الورقة النظر في مسألة نمو الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، وتعيد تقدير النمو الممكن في الأجل المتوسط، وخاصة للقطاع غير النفطي. وتخلص هذه الورقة إلى ثلاثة استنتاجات: (١) إنتاجية العمالة ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد غير النفطي على مدى الفترة ٢٠١١-٢٠٠٥ أكبر مما كان معتقداً، حيث بلغا نحو ٢,٥% و ٢,٢% في السنة؛ و(٢) على الرغم من ذلك، لا يزال تراكم رأس المال يمثل المحرك الرئيسي للنمو في القطاع غير النفطي؛ و(٣) تشير مراهيخ السلاسل الزمنية ومنهجية حساب النمو إلى أن النمو الممكن في القطاع غير النفطي قدره نحو ٥-٦%.

ألف- ديناميكيات المخرجات ومدخلات عوامل الإنتاج

١- تسارع نمو القطاع غير النفطي بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٠، حيث زاد عن ٦,٣% في المتوسط سنوياً، مقارنة بأقل من ٢,٧% في التسعينات.^٢ وكان القطاع الخاص المحرك الرئيسي وراء النمو القوي في القطاع غير النفطي، حيث بلغ معدل نموه السنوي ما يقرب من ٧% بعد عام ٢٠٠٠، في حين كان النمو في القطاع العام غير النفطي نسبته ٤,٧% في المتوسط خلال الفترة نفسها. وعلى عكس ذلك، كان نمو القطاع النفطي هو الأكثر تقلباً من بين القطاعات الثلاثة، ولم يبلغ إلا ٢,٣% في المتوسط (الشكل البياني ١). ونتيجة لذلك، يؤدي القطاع غير النفطي دوراً متزايد الأهمية كمحرك للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة (الشكل البياني ٢).



الشكل البياني ٢- حصص القطاعات من إجمالي الناتج المحلي، ١٩٩٠-٢٠١٢

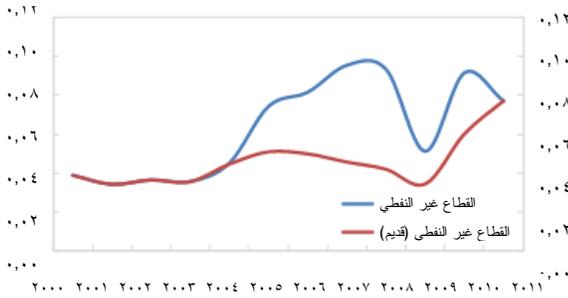


^١ أعدّه هونان كو.

^٢ تُقسّم اقتصاد السعودية في جميع أجزاء هذه المذكرة إلى ثلاثة قطاعات واسعة: القطاع النفطي والقطاع العام (الخدمات الحكومية والمرافق العامة) والقطاع الخاص (جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى). ويشكل القطاع العام والقطاع الخاص القطاع غير النفطي في هذا السياق، وتستبعد رسوم الاستيراد لأغراض التحليل.

٢- لكن تسارع النمو في القطاع الخاص قد يعزى جزئياً إلى طريقة تعديل بيانات إجمالي الناتج المحلي. البيانات المعدلة غير

متاحة إلا منذ عام ٢٠٠٤ فقط فصاعداً. وقبل ذلك، استخدم الخبراء



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاءات.

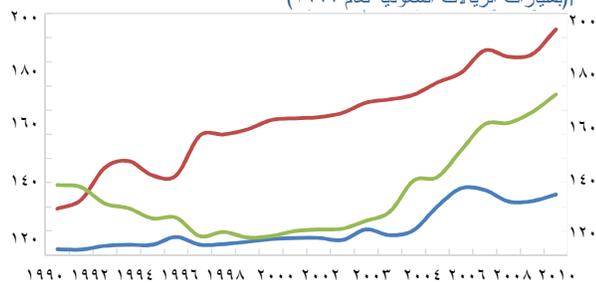
معدلات نمو سلسلة بيانات إجمالي الناتج المحلي القديمة لجمع سلسلة غير منقطعة من بيانات إجمالي الناتج المحلي ترجع إلى عام ١٩٩٠. ولكن بما أن التعديل يبين ارتفاعاً كبيراً في معدل نمو القطاع غير النفطي (الشكل البياني ٣)، فقد يشير ذلك إلى تسجيل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بأقل من قيمته في السنوات المبكرة.

٣- تزايدت مدخلات عوامل الإنتاج عموماً لدعم النمو، وإن كانت بمعدلات مختلفة. بما لا يثير الاستغراب، كان أقوى نمو

لمدخلات عوامل الإنتاج في القطاع الخاص (الشكلان البيانيان ٤ و ٥). وكانت الزيادة في مُدخَل العمل في القطاع الخاص منذ عام ٢٠٠٠، والتي ارتفعت بنسبة ٥,٤% في السنة في المتوسط، تحركها أساساً زيادة عدد العمال المغتربين. وفي حين كانت العمالة في القطاع العام ثابتة طوال التسعينات، فقد بدأت في الارتفاع في عام ٢٠٠٠. وبالمثل، كان الاستثمار العام بالقيمة الحقيقية ينخفض قبل عام ٢٠٠٠، ولكنه زاد بسرعة منذ ذلك الحين. وبالفعل، زاد الاستثمار العام الحقيقي بأكثر من ستة أضعاف بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١. وفي القطاع النفطي، كان الاستثمار منخفضاً نسبياً وارتفع بشكل كبير في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ثم ظل ثابتاً بعد ذلك. وزادت العمالة في القطاع النفطي زيادة مطردة، على الرغم من أنها منخفضة مقارنة بالقطاعات الأخرى. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن البيانات الرسمية قد تشير إلى عمالة أقل من حجمها الحقيقي بسبب وجود عمال مهاجرين غير قانونيين في المملكة العربية السعودية. ويمكن أن يؤثر ذلك على نتائج التحليل من حيث المستوى وديناميكية النمو على حد سواء.

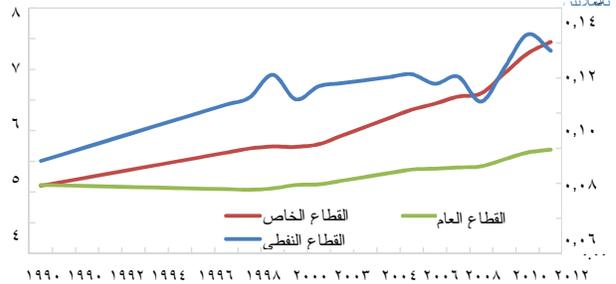
الشكل البياني ٥- الاستثمار الحقيقي، ٢٠١١-١٩٩٠

(بمليارات الريالات السعودية لعام ١٩٩٩)



المصادر: الإدارة المركزية للإحصاءات ومؤسسة النقد العربي السعودي وخبراء الصندوق.

الشكل البياني ٤- العمالة، ٢٠١٢-١٩٩٠

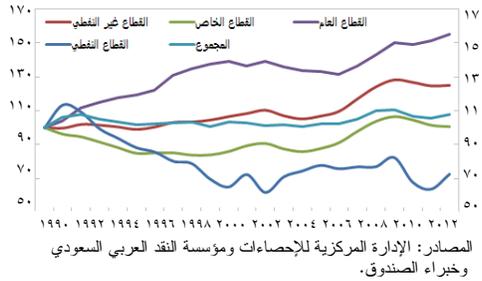


المصادر: الإدارة المركزية للإحصاءات ومؤسسة النقد العربي السعودي وخبراء الصندوق.

باء- بحث نمو الإنتاجية في اقتصاد المملكة العربية السعودية

زادت إنتاجية العمالة، مقيسة بالمرجات الحقيقية لوحدة العمل، منذ عام ٢٠٠٥ في القطاع غير النفطي، ولكنها كانت ثابتة في الاقتصاد ككل. ظلت إنتاجية العمالة في الاقتصاد ككل ثابتة إلى حد ما منذ عام ١٩٩٠، في حين انخفضت بشكل كبير في القطاع

الشكل البياني ٦- مخرجات وحدة العمل، ١٩٩٠-٢٠١٢
المؤشر، (١٩٩٠) ١٠٠



النفطي. وعلى عكس ذلك، لم تتغير إنتاجية العمالة في القطاع غير النفطي تغييراً كبيراً خلال التسعينات، ولكنها بدأت تزيد بعد ذلك، وحركتها تحسنات في إنتاجية القطاع الخاص (الشكل البياني ٦). وفي حين لا يتناول التحليل الوارد في هذه الورقة العوامل التي قد تحرك نمو الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، فقد تكون عوامل مثل الانضمام إلى اتفاقية التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥ وتحرير سوق المال خلال العقد الأول من الألفية وزيادة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية منذ عام ٢٠٠٤ قد أثرت

جميعاً على هذه النتائج، على الرغم من أن المشاكل الإحصائية المرتبطة بتعديل البيانات وتسجيل بيانات العمالة بأقل من قيمتها قد تكون أثرت أيضاً على النتائج. وترد تقديرات القطاع العام في هذا التحليل لتحقيق كماله البيانات، على الرغم من صعوبة تفسير النتائج بالنظر إلى طريقة تقدير القيمة المضافة في القطاع العام في الحسابات القومية. وعلى سبيل المثال، زادت مخرجات وحدة العمل في القطاع العام زيادة كبيرة في التسعينات، ولكن كان ذلك تعبيراً عن زيادات في الأجور الحقيقية وليس تحسناً في الإنتاجية الأساسية.

٤- تبين تقديرات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تحسناً طفيفاً بالنسبة للاقتصاد ككل مع تدهور الاتجاه في القطاع النفطي، وتحسناً كبيراً في القطاع غير النفطي في السنوات الأخيرة بسبب القطاع الخاص أساساً. يُستخدم أدناه نهج لحساب النمو يراعي تراكم عوامل الإنتاج ويوفر تقديراً كمياً لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.^٣ وبدء بدالة كوب-دوغلاس للإنتاج:

$$Y_t = A_t K_t^\alpha L_t^{1-\alpha}$$

$$\Delta \ln(Y_t) = \Delta \ln(A_t) + \alpha \Delta \ln(K_t) + (1 - \alpha) \Delta \ln(L_t),$$

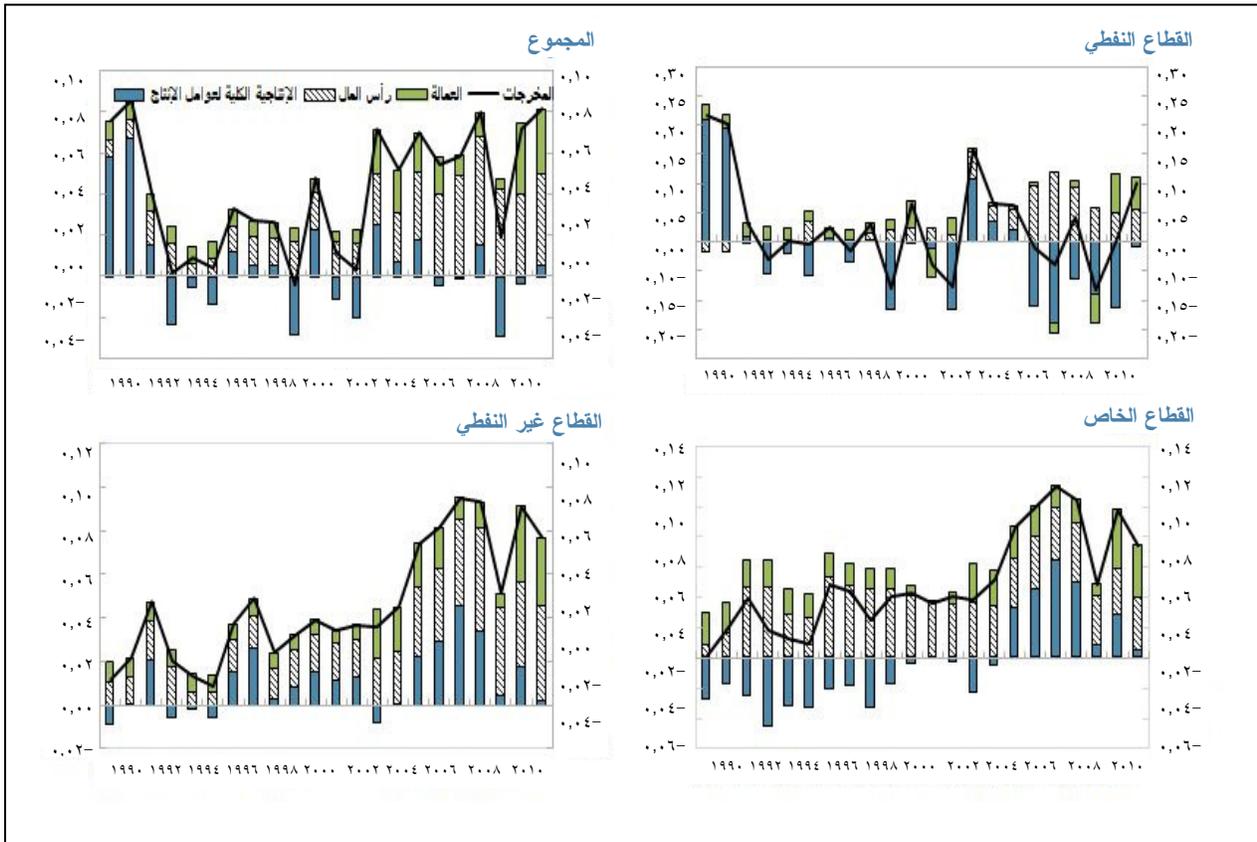
حيث α هي حصة رأس المال من التكلفة. ويفترض أساساً أن $\alpha = \frac{2}{3}$ عبر جميع القطاعات للتعبير عن أن رأس المال في الاقتصادات الناشئة والنامية يميل إلى الندرة وبالتالي يحقق معدل عائد مرتفع نسبياً. ويمكن أن يكون التقدير الكمي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج حساساً من حيث قيمة هذا المعلم. ولذلك، يجري تقدير قيمة هذا المعلم باستخدام بيانات على مستوى القطاع في المرحلة الثانية وتطبق هذه التقديرات المحددة القطاع على إطار حساب النمو لتقدير نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

تقديرات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بافتراض أن $\alpha = \frac{2}{3}$

^٣ انظر (Solow (1957).

٥- بالنسبة للاقتصاد ككل، نمت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بأقل من ٠,٦% في المتوسط في السنة على مدى هذه الفترة. انخفضت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع النفطي بمعدل ١,٧% في السنة، وبأكثر من ذلك في السنوات الأخيرة (الشكل البياني ٧). وتشير التقديرات إلى نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بمعدل إيجابي نسبته ١,٣% في القطاع غير النفطي. ونمت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع الخاص بسرعة في السنوات الأخيرة، حيث زادت بنسبة ٣,٤% في المتوسط منذ عام ٢٠٠٥، على الرغم من أن متوسطها يقترب من الصفر (-٠,٣%) للفترة بأكملها. وفيما يتعلق بالقطاع العام، فقد كان معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج قدره ٢,٤% في المتوسط. وتحقق معظم هذا النمو أساساً في الفترة التي شهدت عدم نمو في العمالة تقريباً وانخفاض المخزون الرأسمالي نتيجة انخفاض الاستثمار في القطاع العام. وتختلف تقديرات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مع قيمة حصة رأس المال المفترضة من التكلفة، على الرغم من أن قيمة المُعلم لا تغير النتائج من الناحية الكيفية (الجدول ١).

الشكل البياني ٧- تفكيك النمو حسب حصة رأس المال المفترضة من التكلفة



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ١- تقديرات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ١٩٩٠-٢٠١١

الجدول ١- تقديرات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ١٩٩٠-٢٠١١					
(%)					
ألفا	المجموع	القطاع النفطي	القطاع غير النفطي	القطاع الخاص	القطاع العام
٢٠١١-١٩٩٠					
٠,٩٠	٠,٦	١,٧-	١,٤	٠,٤-	٢,٥
٠,٦٧	٠,٦	١,٧-	١,٣	٠,٣-	٢,٤
٠,٥٠	٠,٥	١,٦-	١,٢	٠,٣-	٢,٣
٠,٣٠	٠,٥	١,٦-	١,١	٠,٣-	٢,٢
٢٠١١-٢٠٠٥					
٠,٩٠	٠,٢-	٩,٠-	٢,٩	٣,٧	١,٣-
٠,٦٧	٠,٠	٧,٢-	٢,٨	٣,٤	٠,٥-
٠,٥٠	٠,٢	٦,٠-	٢,٧	٣,١	٠,١
٠,٣٠	٠,٤	٤,٥-	٢,٦	٢,٨	٠,٨

المصدر: تقديرات خبراء الصندوق.

تقديرات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج باستخدام أسلوب باقية سولو

٦- يسمح نهج التقدير بتقدير α لمختلف القطاعات، مما يؤدي إلى تقديرات أفضل لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. كما أن هذا النهج مرن بما فيه الكفاية للكشف عن الانقطاعات الهيكلية في ديناميكيات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وعلى سبيل المثال، النتيجة التي نحصل عليها بافتراض أن $\alpha = 0,67$ تبين احتمال حدوث انقطاع هيكلي لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج حول عام ٢٠٠٥. وللمضي قدماً، نبدأ بدالة الإنتاج:

$$Y_t = A_t K_t^\alpha L_t^{1-\alpha}$$

$$\Delta y_t = \gamma_t + \alpha \Delta k_t + \epsilon_t$$

حيث $\Delta \log(A_t) = \gamma_t + \epsilon_t$ ، and $\Delta \log\left(\frac{K_t}{L_t}\right) = \Delta k_t$ ، $\Delta y_t = \Delta \log\left(\frac{Y_t}{L_t}\right)$. ومن أجل الكشف عن الانقطاع الهيكلي الممكن لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج حول عام ٢٠٠٥، لندع $t = \gamma_0 + \gamma_1 D_{2005}$ و D_{2005} تكون المؤشر الصوري لما بعد عام ٢٠٠٥. وبالتالي، نحصل على:

$$\Delta y_t = \gamma_0 + \gamma_1 D_{2005} + \alpha \Delta k_t$$

ويجري تقدير قيمة هذه الدالة لمختلف القطاعات باستخدام بيانات من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١١، وترد النتائج في الجدول ٢. واستناداً إلى تقديرات α ، فإن افتراض أن $\alpha = 0,67$ يبدو عالياً للاقتصاد ككل، وهو على الجانب العالي (المنخفض) للقطاع النفطي (الخاص غير النفطي)، مما يشير إلى أن رأس المال أكثر ندرة (وفرة) في القطاع الخاص غير النفطي (النفطي). ويبين هذا التقدير

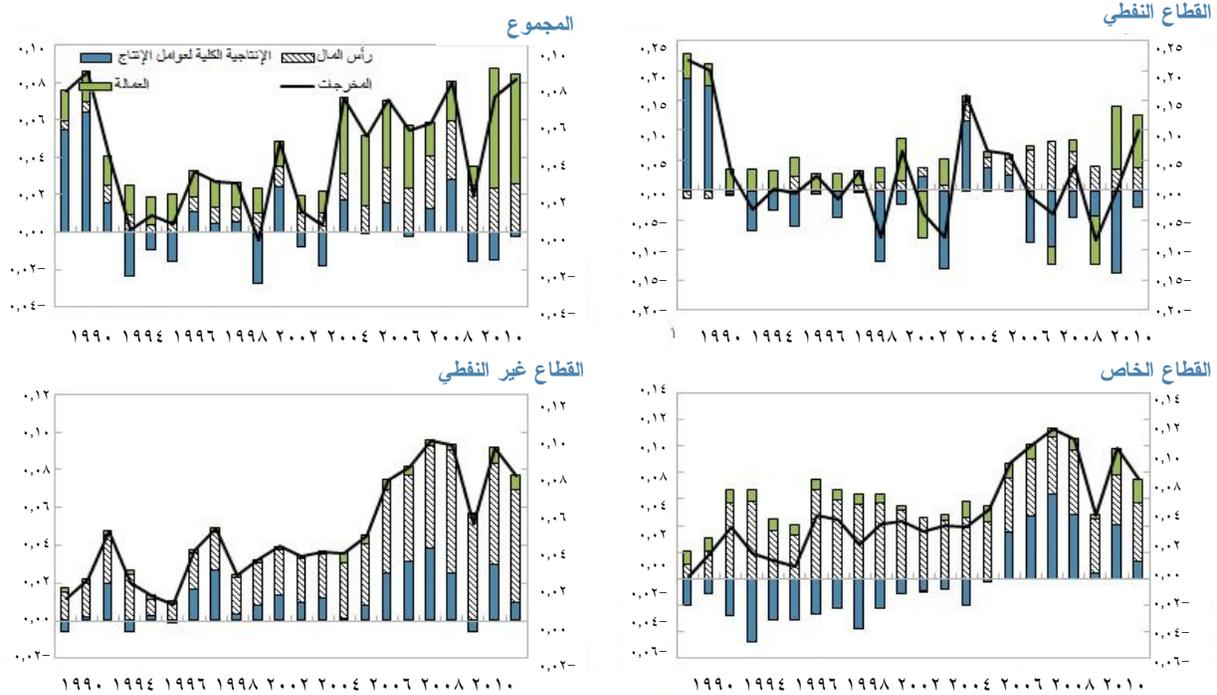
أيضاً وجود انقطاع هيكلي في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج حول عام ٢٠٠٥ نظراً لأن تقديرات γ_1 ذات دلالة إحصائية واقتصادية لجميع القطاعات باستثناء الاقتصاد ككل (القيمة المقدرة للقطاع النفطي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١٠% فقط).

الجدول ٢ - تقديرات باقية سولو					
المجموع	القطاع النفطي	القطاع غير النفطي	القطاع الخاص	القطاع العام	
٠,٠٠٦٢٣	٠,٠٠٣٥٢	**٠,٠٠٧٢٤	***٠,٠٢١٩-	***٠,٠٣٨٠	γ_0
(٠,٠٠٧٠٦)	(٠,٠٢٣٧)	(٠,٠٠٢٦٧)	(٠,٠٠٣٣٩)	(٠,٠٠٦٠٠)	
٠,٠٠٣٣٤-	*٠,٠٦١٤-	**٠,٠١٤٧	***٠,٠٥٧٩	***٠,٠٤٣٩-	γ_1
(٠,٠٠٩١٣)	(٠,٠٣٥١)	(٠,٠٠٥٥٩)	(٠,٠٠٩٦٧)	(٠,٠٠٨٥٠)	
*٠,٣٨٥	***٠,٤٧٠	***٠,٩١٩	***٠,٨٣١	***٠,٦٨٨	
(٠,١٨٤)	(٠,١٥٥)	(٠,١٥٨)	(٠,١٠٧)	(٠,٠٩٥٨)	
٠,١٢٢	٠,٢٣٩	٠,٧٩٧	٠,٨٢٢	٠,٦٤١	معامل التحديد
٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	الملاحظات

نزد الأخطاء المعيارية الثابتة بين أقواس.
 *** % > ٠,٠١ ، ** % > ٠,٠٥ ، * % > ٠,١
 المصدر: تقديرات خبراء الصندوق.

٧- تشير النتائج إلى أنه في حين لم يكن هناك نمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد ككل (العمود الأول من الجدول ٢)، فقد كان نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج قوياً في القطاع غير النفطي منذ عام ٢٠٠٥، حيث بلغ نحو ٢,٢% تقريباً. كان المحرك الرئيسي هو القطاع الخاص، حيث تشير التقديرات إلى نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بنسبة ٣,٦% في السنة بعد عام ٢٠٠٥. ويبين الشكل البياني ٨ مساهمة كل قطاع في النمو باستخدام تقديرات α ذات الصلة من الجدول ٢. غير أنه من غير الواضح مرة أخرى إلى أي مدى يعزى الانقطاع في عام ٢٠٠٥ إلى مشاكل اقتصادية أو إحصائية.

الشكل البياني ٨- تفكيك النمو حسب حصة رأس المقدرة من التكلفة



٨- تراكم رأس المال هو المحرك الرئيسي لنمو القطاع غير النفطي. إن تقديرات حصة رأس المال من التكلفة أكبر بكثير في القطاع غير النفطي مقارنة بالقطاع النفطي، وهو ما يعكس ندرة رأس المال في القطاع غير النفطي ويجعل في الوقت نفسه تراكم رأس المال أكثر فعالية في إدرار النمو في هذا القطاع. ويعرض الجدول ٣ متوسط مساهمة عوامل الإنتاج في النمو على مدى الفترة ٢٠١١-٢٠٠٠ باستخدام هذه التقديرات. وتبين النتائج أن تقديرات مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للقطاع النفطي سلبية في المتوسط باستخدام طريقتي التقدير. ويمكن أن يعكس ذلك زيادة صعوبة استخراج النفط مع نزوح حقول النفط،^٤ أو يمكن أن يعكس قرار المملكة العربية السعودية زيادة الاستثمار بحيث تكون هناك طاقة إنتاجية احتياطية لضمان توفير إمدادات كافية لسوق النفط العالمي في حالة حدوث أي تطورات غير متوقعة في الطلب أو العرض.

^٤ انظر (Tazimas et al. (2005).

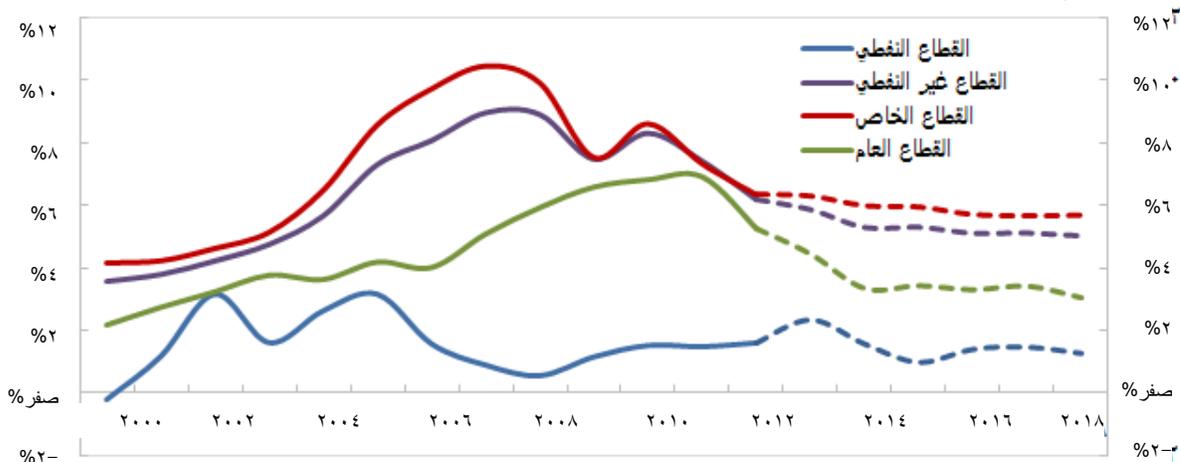
الجدول ٣- متوسط المساهمة في النمو الحقيقي للمخرجات، ٢٠١١-٢٠٠٠				
(%)				
المجموع	القطاع النفطي	القطاع غير النفطي	القطاع الخاص	القطاع العام
النمو الحقيقي للمخرجات	٥,٢	٢,٠	٦,٣	٧,٠
ألفا = ٠,٦٧				٤,٦
العمالة	١,٦	٠,٩	١,٦	١,٣
رأس المال	٣,٤	٥,٢	٢,٧	٢,٤
الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	٠,٢	٤,١-	١,٩	١,٧
تقدير باقية سولو				٠,٩
العمالة	٢,٩	١,٥	٠,٤	٠,٩
رأس المال	١,٩	٣,٧	٣,٨	٤,٤
الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	٠,٣	٣,١-	٢,١	١,٧
المصدر: تقديرات خبراء الصندوق.				

جيم- تقديرات المخرجات الممكنة في المملكة العربية السعودية

٩- من المرجح أن يستمر النمو الثابت للمخرجات في القطاع غير النفطي في المستقبل. تُستخدم تقنيات السلاسل الزمنية لتقدير اتجاه نمو مختلف القطاعات في الأجل المتوسط. وتشتمل هذه التقنيات على نهج تعزل العناصر عالية التواتر عن العناصر منخفضة التواتر (مراشيع هودريك بريسكوت وباكستر وكينغ وكريستيانو وفيتزجيرالد) وتقنيك بيفيريدج ونيلسون. وترد تقديرات معدلات النمو الناتجة عن مختلف الأساليب في الجدول ٤. ويستخدم متوسط هذه التقديرات لحساب اتجاه النمو. ومن المتوقع أن يستمر القطاع الخاص في أن يكون المحرك الرئيسي للنمو غير النفطي بأكبر نمو حيث تبلغ نسبته ٦% على فترة التوقعات. ويبين الشكل البياني ٩ ديناميكيات اتجاهات نمو المخرجات في الأجل المتوسط.

الجدول ٤- متوسط نمو المخرجات المقدر، ٢٠١٢-٢٠١٨			
(%)			
القطاع النفطي	القطاع غير النفطي	القطاع الخاص	القطاع العام
هودريك بريسكوت	١,٤	٥,٩	٦,٤
باكستر وكينغ	١,٥	٥,٤	٦,٠
كريستيانو وفيتزجيرالد	١,٥	٥,٦	٦,١
بيفيريدج ونيلسون	١,٦	٤,٧	٥,٤
المصدر: تقديرات خبراء الصندوق.			

الشكل البياني ٩- التوقعات بشأن اتجاهات النمو، ٢٠١٨-٢٠٠٠



المصدر: تقديرات خبراء الصندوق.

١٠- تشير التقديرات المستندة إلى منهجية حساب النمو إلى نمو أكبر بشكل طفيف في القطاع غير النفطي عن نهج الترشيح عند مراعاة نمط الاستثمار المتوقع خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨. باستخدام متوسط تراكم عوامل الإنتاج على الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١، يتم حساب توقعات نمو القطاع غير النفطي بتقديرات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من إطار حساب النمو (الجدول ٥). وهذه التقديرات أعلى بقليل من توقعات اتجاه المخرجات المحسوبة بنهج الترشيح. وباستخدام توقعات تراكم عوامل الإنتاج للخبراء في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨، يكون النمو المتوقع في القطاع غير النفطي مماثلاً (الجدول ٥). ويعزى ذلك إلى أن المحرك الرئيسي للنمو، وهو تراكم رأس المال، قريب جداً من المتوسط التاريخي على فترة التوقعات.

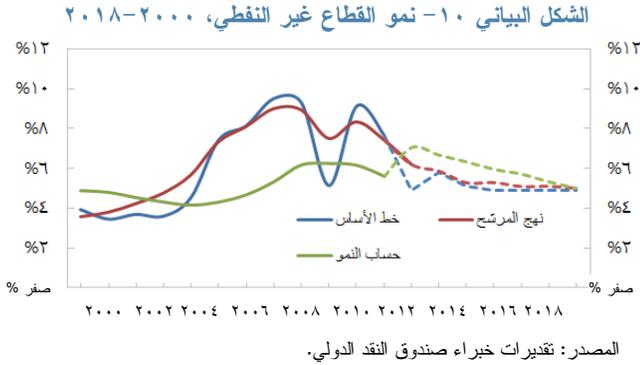
الجدول ٥- التوقعات بشأن نمو القطاع غير النفطي، ٢٠١٨-٢٠١٣ (%)

القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع غير النفطي	
استناداً إلى متوسط معدلات تراكم عوامل الإنتاج (٢٠١١-٢٠٠٠)			
٣,٦	٥,٣	٤,٦	رأس المال
٣,٨	٥,٤	٤,٨	العمالة
٦,١	٥,٠	٦,٠	النمو المتوقع للقطاع
٣,٠	٨,٩	٦,٩	ألفا = ٠,٦٧
			باقية سولو
استناداً إلى معدلات التراكم المتوقعة (٢٠١٨-٢٠١٢)			
٤,٠	٥,٢	٤,٨	رأس المال
٢,٥	٢,٥	٢,٥	العمالة ^١
٥,٩	٤,٠	٥,٣	النمو المتوقع للقطاع
٢,٩	٨,٣	٦,٨	ألفا = ٠,٦٧
			باقية سولو

المصدر: تقديرات خبراء الصندوق.

^١ من المتوقع أن ينمو معدل السكان في القوى العاملة بنسبة ٢,٥% سنوياً استناداً إلى تقرير الأمم المتحدة.

١١- من المرجح أن يهدأ نمو القطاع غير النفطي، الذي تجاوز قيمته الممكنة في السنوات الأخيرة بسبب السياسة المالية التوسيعية، ويقترّب من متوسطه في الأجل المتوسط. تم حساب مسار نمو القطاع غير النفطي الممكن بين عامي ٢٠١١ و ٢٠٠٠



باستخدام معدلات تراكم عوامل الإنتاج ومعدلات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج الممهدة بموجب إطار حساب النمو في الأجل الطويل. وحسبما يبين الشكل البياني ١٠، فإن النمو الفعلي في القطاع غير النفطي تجاوز بالفعل متوسطه في الأجل الطويل على مدى الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، ونتج عنه زيادة كبيرة في التضخم في عام ٢٠٠٨. وبعد انخفاض نمو القطاع غير النفطي إلى أقل من قيمته الممكنة في عام ٢٠٠٩، فقد تجاوز قيمته الممكنة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وكان هذه الاتجاه يحركه إلى حد كبير نمو نفقات

المالية العامة الحقيقية منذ عام ٢٠٠٤. ومع اعتدال الإنفاق المالي العام في الأجل المتوسط حسبما يتوقعه الخبراء، من المرجح أن يظل نمو القطاع غير النفطي حول معدله الممكن على مدى فترة التوقعات.

دال- الخلاصة

١٢- توضح التعديلات المؤخرة لبيانات إجمالي الناتج المحلي أن الإنتاجية في القطاع غير النفطي آخذة في الارتفاع منذ عام ٢٠٠٥، وبحركتها أساساً القطاع الخاص. وعلى الرغم من ذلك، فإن التراجع الذي شهده قطاع النفط والقطاع العام يعني أن هناك نمواً قليلاً في الإنتاجية في الاقتصاد ككل.

١٣- يشير التحليل إلى أنه من المرجح أن يستمر النمو القوي في القطاع غير النفطي في الأجل المتوسط. وينبغي توخي الحذر من أن تباطؤ وتيرة الإنفاق الحكومي يمكن أن يؤدي إلى تراكم أبطأ لعوامل الإنتاج في المستقبل.

١٤- ينبغي للسياسات التي تهدف إلى تعزيز المخرجات الممكنة أن تستهدف القطاع الخاص غير النفطي التي يبدو وأن الموارد مخصصة فيه على نحو أكفأ. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من الهام الحفاظ على زخم النمو في القطاع غير النفطي لكي تزيد السلطات العمالة السعودية في الاقتصاد.

المراجع

Solow, R. M., 1957, "Technical Change and Aggregate Production Function", *Review of Economics and Statistics*, Vol. 39 (3), pp. 312-20

Tzimas, E., A. Georgakaki, C. Garcia Cortes, and S.D. Peteves, 2005, "Enhanced Oil Recovery Using Carbon Dioxide in the European Energy System" European Commission Joint Research Center, Report EUR 21895 EN (Brussels: European Commission Joint Research Center).

Hodrick, R. J., and E. Prescott, 1981. "Post-War U.S. Business Cycles: An Empirical Investigation," Discussion Papers 451, Northwestern University, Center for Mathematical Studies in Economics and Management Science (Evanston, IL).

Baxter, M., and R. G. King, 1999. "Measuring Business Cycles: Approximate Band-Pass Filters For Economic Time Series," *Review of Economics and Statistics*, Vol. 81(4), pp. 575-593.

Christiano, L. and T.J. Fitzgerald, 2003, "The band pass filter," *International Economic Review*, Vol. 44(2), pp. 435-65.

Beveridge, S., and C. R. Nelson, 1981, "A new approach to decomposition of economic time series into permanent and transitory components with particular attention to measurement of the 'business cycle,'" *Journal of Monetary Economics*, Vol. 7, pp. 151-174